



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع:/2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

:

السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية (2019-2000) :

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص " إدارة مالية "

إشراف:

وليد لطيف

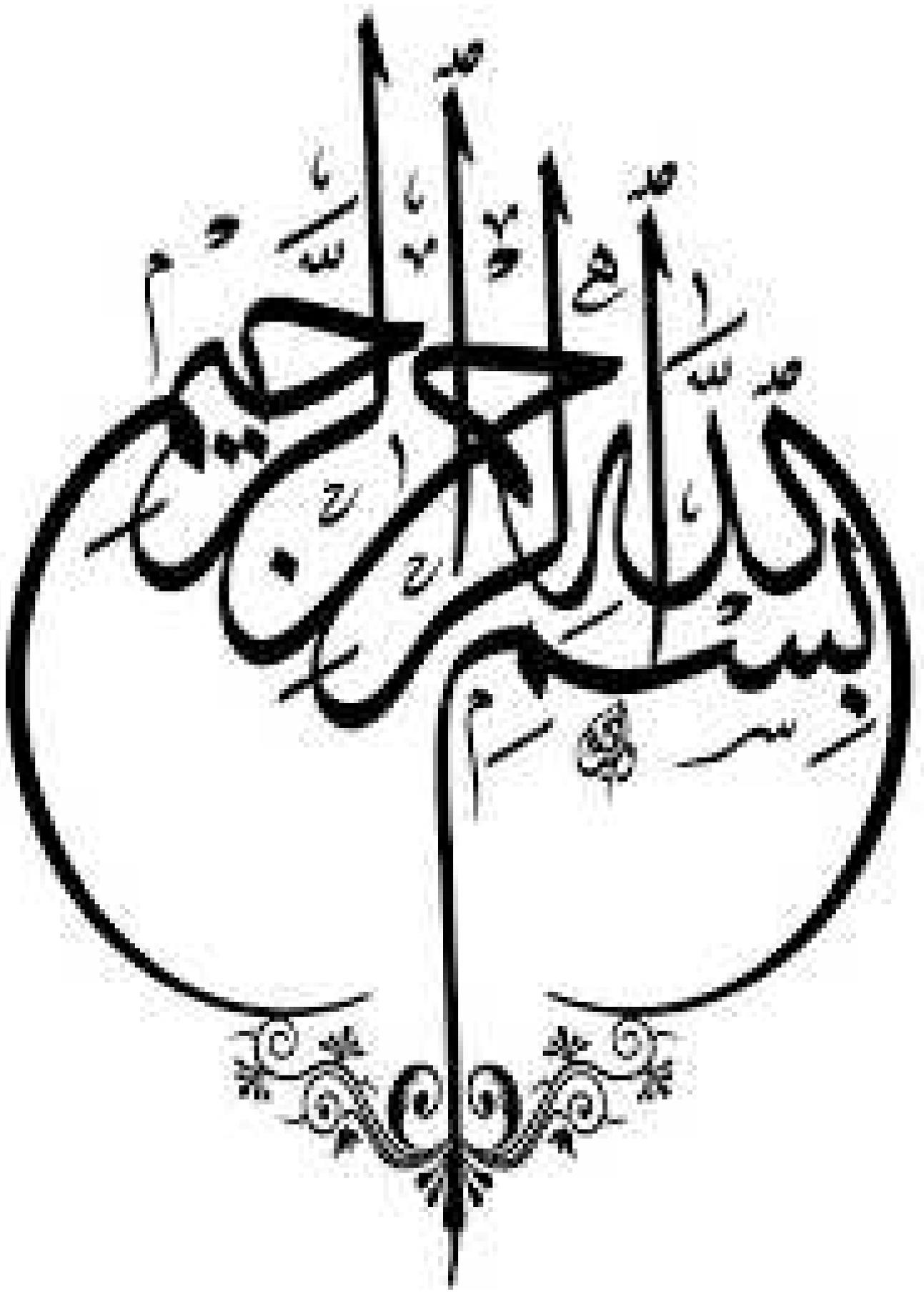
إعداد الطلبة:

- أسيا حمدوش

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الاستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رحيم إبراهيم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	لطيف وليد
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	طويل حدة

السنة الجامعية 2020/2019





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وقال رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي
انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه
واذ خلني برحمتك في عبادة"

الصالحين"

سورة النمل - الآية 10-



الشكر و التقدير



الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتوجه بالشكر الجزيل للوالدين الكريمين

وسيرا على خطى الشاعر احمد شوقي

" قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا"

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف " وليد لطيف" بقبوله الإشراف على هذه المذكرة

وعلى نصائحه وتوجيهاته السديدة

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للجنة المناقشة على ملاحظاتهم القيمة

التي سيكون لها أثرا واضحا في الارتقاء بمستوى المذكرة

وأتقبل منهم كل النقد البناء

إهداء

رائع أن تقطف جهدا دام سنوات

والأروع أن تهديه لمن ساعدك على الوصول

إلى من ترفع يديها متضرعة بدعائها خوفا من فشلي وأملا في نجاحي

إلى التي لو طرحت لها الكواكب وفرشت لها الأرض من تحت قدميها فما وافيت حقها " أمي الغالية"

حفظها الله وأطال في عمرها

إلى الذي بفضلله أنا هنا " أبي الغالي" حفظه الله

إلى أخواتي وجميع الأهل و الأقارب

اخص بالذكر الكتاكيت " شعيب"، " هاجر"

سلسبيل"، علاء الدين"

إلى زملائي و زميلاتي طلبة الثانية ماستر تخصص إدارة مالية (دفعة 2019)

إلى جميع الأصدقاء

إلى كل من جمعتني بهم صحبة الدراسة

إلى كل من علمني حرفا طيلة فترة الدراسة من التعليم الابتدائي إلى الجامعي " أساتذتي الكرام"

إلى كل من في قلبي ونسيه قلبي

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

"حفظهم الله جميعا"



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الواجهة

البسمة

دعاء

شكر وتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

مقدمة عامة.....أ- ج

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية..... 2-32

تمهيد..... 3

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية..... 3

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية..... 3

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة النقدية..... 6

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي..... 7

المبحث الثاني: السياسة النقدية (أهدافها، أدواتها، قنوات إبلاغها، شروط نجاحها)..... 13

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية..... 13

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية..... 19

المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية و شروط نجاحها..... 28

خلاصة الفصل..... 32

الفصل الثاني: الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية..... 33- 54

تمهيد..... 34

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية..... 35

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها..... 35

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وخصائصها..... 37

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية..... 38

فهرس المحتويات

43	المبحث الثاني: عموميات حول السيولة البنكية.....
43	المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة البنكية.....
46	المطلب الثاني: أنواع السيولة البنكية ومكوناتها.....
48	المطلب الثالث: نسب السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها.....
54	خلاصة الفصل.....
88 - 55	الفصل الثالث: السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية.....
56	تمهيد.....
57	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر.....
57	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019).....
59	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2019).....
62	المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية.....
66	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.....
66	المطلب الأول: تحقيق النمو الاقتصادي.....
68	المطلب الثاني: هدف التشغيل واستقرار المستوى العام للأسعار.....
71	المطلب الثالث: هدف التوازن الخارجي.....
73	المطلب الأول: معدل إعادة الخصم والاحتياطي القانوني.....
77	المطلب الثاني: الأدوات المستحدثة من طرف بنك الجزائر.....
84	المطلب الثالث: تطور حجم السيولة البنكية في الجزائر.....
88	خلاصة الفصل.....
93-89	خاتمة العامة.....
95-94	قائمة المصادر والمراجع.....



قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول

- الجدول (01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) .. **Erreur ! Signet non défini.**
- الجدول (02): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) 63
- الجدول (03): تطور معدل الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2019) 66
- الجدول (04): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)..... 68
- الجدول (05): تطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2019) 69
- الجدول (06): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) **Erreur ! Signet non défini.**
- الجدول (07): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) 72
- الجدول (08): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2019) 73
- الجدول (09): تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2000-2019) 75
- الجدول (10): عمليات بنك الجزائر لاسترجاع السيولة بالمناقصة..... 78
- الجدول (11): عمليات بنك الجزائر باستخدام تسهيلة الوديعة..... 81
- الجدول (12): عمليات بنك الجزائر باستخدام عمليات السوق المفتوحة 83
- الجدول (13): تطور حجم السيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) . **Erreur ! Signet non défini.**

2. قائمة الأشكال

- الشكل (01): المربع السحري لكالدور في تحقيق أهداف السياسة النقدية.....19
- الشكل (02): التمثيل البياني لتطور الكتلة النقدية (2000-2019).....61
- الشكل (03): التمثيل البياني لتطور مقابلات الكتلة النقدية (2000-2019).....64
- الشكل (04): التمثيل البياني لتطور معدل الناتج المحلي الإجمالي (2000-2019).....66
- الشكل (05): التمثيل البياني لتطور معدل البطالة في الجزائر (2000-2019).....68
- الشكل (06): التمثيل البياني لتطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2019).....70
- الشكل (07): التمثيل البياني لتطور معدلات إعادة الخصم (2000-2019).....74
- الشكل (08): التمثيل البياني لتطور معدل الاحتياطي القانوني (2000-2019).....76
- الشكل (09): التمثيل البياني لتطور معدل استرجاع السيولة بالمناقصة.....79
- الشكل (10): التمثيل البياني لتطور معدل تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة.....82
- الشكل (11): التمثيل البياني لتطور معدل عمليات السوق المفتوحة.....83
- الشكل (12): التمثيل البياني لتطور حجم السيولة في الجزائر (2000-2019).....87

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية، حيث تعتبر السياسة النقدية من بين الأدوات الهامة والرئيسية للسياسة الاقتصادية، من خلال تأثيرها في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش ومراقبة الائتمان، وهي غالبا ما تكون ممثلة بالبنك المركزي بصفته المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية من خلال سياساته وتوجهاته للحفاظ على الاستقرار المالي، وذلك مع اتساع قاعدة الأدوات التي يستخدمها لتنفيذ السياسة النقدية. ومن هذا المنطلق حاولت الجزائر عن طريق مختلف أدواتها المستخدمة من طرف بنك الجزائر التأثير على سيولة البنوك التجارية، مستخدمة أدوات مباشرة متمثلة في الاحتياطي القانوني، سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، إضافة إلى الأدوات الغير مباشرة والمتمثلة في آلية استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة.

وبالفعل استطاعت السياسة النقدية المتبعة من قبل بنك الجزائر أن تكون فعالة في معالجة مشكل الفائض في السيولة بالرغم من التوسع الكبير في الكتلة النقدية، والوصول إلى تحقيق استقرار الأسعار، كما استطاع بنك الجزائر معالجة النقص في السيولة الناتج عن تراجع قطاع المحروقات، وذلك عن طريق لجوء بنك الجزائر إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- ❖ بنك الجزائر قام فعلا بمواكبة الاتجاهات الحديثة من خلال التحول نحو الإدارة النقدية غير المباشرة، بتركيزه على الأدوات النقدية الغير مباشرة لامتصاص فائض السيولة، مركزا في ذلك على أدوات الاحتياطي القانوني، إلى جانب الأدوات الحديثة كأداة استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة، الأمر الذي جعله يتحكم في فائض السيولة.
- ❖ قام بنك الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من نقص السيولة تتمثل في تخفيض معدل الاحتياطي القانوني، تخفيض معدل إعادة الخصم، بالإضافة إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي.
- ❖ تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر مؤقتة وغير كافية لمعالجة نقص السيولة البنكية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، البنوك التجارية، السيولة البنكية.

Study summary

This study aims to study the impact of monetary policy on the liquidity of commercial banks, as monetary policy is considered among the important and main tools of economic policy, through its influence on the money supply to find expansion or contraction and credit monitoring, and it is often represented by the central bank in its capacity as responsible for managing and organizing Monetary mass through its policies and orientations to maintain financial stability, with the expansion of the tools used to implement monetary policy. From this standpoint, Algeria, through its various tools used by the Bank of Algeria, tried to influence the liquidity of commercial banks, using direct tools represented in the statutory reserve, the rediscount rate, the legal reserve, in addition to the indirect tools represented in the mechanism of recovering liquidity and facilitating the interest-bearing deposit.

Indeed, the monetary policy adopted by the Bank of Algeria was able to be effective in addressing the problem of surplus in liquidity despite the great expansion in the monetary mass and reaching achieving price stability, and the Bank of Algeria was able to address the liquidity shortage resulting from the decline of the hydrocarbon sector, by resorting to Bank of Algeria to take the following actions:

- ❖ Bank of Algeria has actually kept pace with recent trends by shifting towards indirect monetary management, focusing on indirect monetary tools to absorb excess liquidity, focusing in that on legal reserve tools, in addition to modern tools such as a tool for recovering liquidity and facilitating interest-bearing deposit, which made it controls excess liquidity.
- ❖ The Bank of Algeria has taken a set of measures to reduce the liquidity shortage, represented by reducing the statutory reserve rate, reducing the re-deduction rate, in addition to resorting to unconventional financing.
- ❖ The measures taken by the Bank of Algeria are temporary and insufficient to address the lack of bank liquidity.

Key words: monetary policy, commercial banks, bank liquidity.



مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعد السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تركز عليها الدولة في تحقيق الأهداف المختلفة، مما جعلها تتيح المجال الكبير لإجراء الكثير من البحوث والدراسات، وتتعرض دائما للإضافات والتطوير من قبل المختصين الاقتصاديين على اختلاف نظرياتهم ومذاهبهم من خلال حدوث الأزمات النقدية وعدم الاستقرار والتوازن الاقتصادي الذي شهده العالم وخاصة في الآونة الأخيرة.

والسياسة النقدية تضع بصمتها وتمارس عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي وكمية حجم الائتمان بإجراء وإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية لغرض امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم وضح السيولة في حالات الانكماش والكساد وحقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاء سياسة توسعية، الأمر الذي جعلها تمثل جزءا أساسيا من أجزاء السياسة الاقتصادية ويرتكز الهدف المباشر للسياسة المعنية على سيولة المصرف أو الجهاز المصرفي، بحكم أثرها في توفير الائتمان أو تقليصه، والذي يؤدي إلى التأثير في عرض النقد، لذا يهتم البنك المركزي دائما وبشكل مستمر بكمية السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية والذي بإمكانه التأثير فيها من خلال عملياته في شراء الأوراق المالية وبيعها، إضافة إلى أدواته المختلفة.

ويعتبر قانون النقد والقرض الذي اصدر عام 1990 الإطار الأساسي لمجموع الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر، وفي هذا الإطار اختلفت الوسائل التي استعملها البنك المركزي الجزائري في تنفيذ سياسته النقدية منذ تأسيسه، وذلك تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر. ويهدف البنك الجزائري إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار، ويسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة في الاقتصاد الوطني.

وقد أثبتت السياسة النقدية نجاعتها وفعاليتها في الدول المتقدمة، ومن هنا عملت الدول النامية على تفعيل السياسة النقدية في اقتصادياتها، لذا أصبح من الضروري إدراك بنك الجزائر باعتباره سلطة الإشراف والرقابة على أعمال البنوك لأهمية جعل قواعد العمل المصرفي ونظمه ومعاييرته تندرج ضمن ما هو مطروح عالميا.

استنادا إلى ما سبق عرضه ارتأينا إلى عرض التساؤل الرئيسي التالي:

الإشكالية الرئيسية

ما مدى تأثير للسياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية؟

للإلمام أكثر بجوانب الإشكالية ودراستها نستخلص مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

ماذا يقصد بالسياسة النقدية؟ وما هي أهدافها؟

هل تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر كفيلة لمعالجة حالة فائض السيولة البنكية؟



هل تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر كفيلة لمعالجة حالة النقص في السيولة البنكية؟
ما هي الأسباب التي تؤدي إلى الفائض والنقص في السيولة البنكية؟

فرضيات البحث

سعيًا منا للإجابة عن هذه التساؤلات اتخذنا من الفرضيات التالية منطلقًا لدراستنا:

- الفرضية الأولى: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تصدرها السلطات النقدية للتحكم في العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة خلال فترة زمنية معينة.
- الفرضية الثانية: تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر كفيلة للحد من فائض السيولة البنكية.
- الفرضية الثالثة: تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر كفيلة للحد من نقص السيولة البنكية.
- الفرضية الرابعة: نقص السيولة المصرفية ناتج عن التراجع والارتفاع في صافي الموجودات الخارجية المتأتية من عائدات المحروقات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعطينا نظرة عن مدى فعالية السياسة النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر في معالجة حالتها فائض السيولة النقدية ونقص السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2019، باعتباره المسؤول على عمليات ضبط السيولة.

أهداف الدراسة

- نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف سواء كانت متعلقة بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي موضحة كما يلي:
- التعرف على موضوع السياسة النقدية بشكل أوسع.
 - تحديد أهم المحطات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.
 - معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على سيولة البنوك التجارية.
 - محاولة معرفة أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف بنك الجزائر، ودوره في وضع السياسات النقدية للبنوك التجارية.
 - محاولة اكتساب معارف جديدة متعلقة بكيفية عمل بنك الجزائر.
 - توضيح أهم الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر للحد من فائض السيولة ونقص السيولة خلال الفترة 2000-2019؛
 - التعرف على حجم السيولة النقدية لدى البنوك التجارية.



دوافع اختيار الموضوع:

لا شك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع، ومن الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع ما يلي:

- ✓ موضوع السيولة البنكية هو موضوع متجدد نتيجة تجدد أو ابتكار للأدوات المصرفية؛
- ✓ قلة المواضيع التي تناولت هذه الدراسة خاصة بالنسبة لحالة الجزائر؛
- ✓ الحرص على معرفة مدى قدرة بنك الجزائر على مواجهة مختلف الاختلالات النقدية؛
- ✓ الميل الشخصي إلى البحث في مواضيع الاقتصاد الكلي وخاصة ميدان النقود والسياسة النقدية.

منهج الدراسة

من أجل تحقيق هدف بحثنا والإجابة على الأسئلة المطروحة، وكذا الإلمام بكل جوانبه واختبار صحة فرضياته، اعتمدنا على بعض المناهج منها:

- ❖ **المنهج الوصفي:** قمنا بإتباع المنهج الوصفي في استعراض الجانب النظري من أجل ضبط المعلومات المرتبطة بالسياسة النقدية و البنوك التجارية والسيولة البنكية.
- ❖ **المنهج التاريخي:** من خلال النظريات النقدية، نشأة البنوك التجارية، مسار السياسة النقدية في الجزائر.
- ❖ **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل في الجانب التطبيقي.

حدود البحث

يهدف التحكم في الدراسة ومعالجة الإشكالية، قمنا بوضع حدود وأبعاد للدراسة تمثلت أساسا فيما يلي:

- ❖ **الحدود الزمنية:** حددت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2019، وذلك كمحاولة لتسليط الضوء على مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على سيولة البنوك التجارية خلال هذه الفترة.
- ❖ **الحدود المكانية:** من أجل دراسة ومعالجة إشكالية هذا البحث تم تحديد الجزائر كمان للقيام بالدراسة التطبيقية.

صعوبات البحث

لا يوجد أي عمل يخلو من الصعوبات والعقبات التي تواجه الباحثين في انجاز عملهم، ومن الصعوبات التي واجهتها في هذا العمل:

- ✓ التضارب في الإحصائيات للتطورات النقدية التي يبني عليها التحليل ما بين الهيئة والأخرى.
- ✓ نقص المعلومات الحديثة عن الجزائر خاصة التطورات النقدية الأخيرة.



الدراسات السابقة

1. بن نافلة نصيرة: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، عالجت إشكالية: "مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟"، وصلت إلى نتيجة مفادها أن السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2014) لم تفلح في تحقيق متغيرات الاقتصاد الكلي باستثناء المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار في حدود دنيا، وبالتالي فعالية السياسة النقدية في الجزائر كانت ضئيلة ونسبية في تحقيق أهدافها وهذا راجع بالأساس إلى عدم استقلالية البنك المركزي والاعتماد على قطاع المحروقات، وعدم وجود سوق مالي فعال.
2. حاجي سمية: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، عالجت إشكالية "ما دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة؟"، وصلت إلى نتيجة مفادها انه بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان، حيث تبقى كل المداخل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى ارض الوطن ويبقى الشيء الايجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري.
3. اكن لونيس: السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر-03، 2011/2010، عالجت إشكالية "ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)؟"، وصلت إلى نتيجة مفادها بأن الجزائر قامت فعلا بمواكبة الاتجاهات الحديثة من خلال التحول نحو الإدارة النقدية غير المباشرة باعتماد أدوات نقدية غير مباشرة بالرغم من عدم فعالية بعض الأدوات كأداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، غير أنه تمكن بنك الجزائر باستعمال أداة معدل الاحتياطي الإجمالي إلى جانب أداة استرجاع السيولة عن طريق المناقصات وأداة تسهيلات الودائع من التحكم بشكل فعلي في فائض السيولة، مدعما بذلك الاستقرار النقدي، وقام بنك الجزائر باستهداف متغيرات نقدية وجعل من القاعدة النقدية كهدف وسيط، نجحت في تحقيق معدلات التضخم المستهدفة ما عدى في السنتين الأخيرتين نظرا للطابع العالمي التضخمي، وقد تمكن بنك الجزائر بفضل هذه الإدارة من التحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية ومعدلات



نمو القروض للاقتصاد من خلال تحقيق معدلات تقل عن تلك المستهدفة من قبل مجلس النقد والقروض في بداية كل سنة، ما عدى في سنتين أو ثلاث ولكن هذا لا ينقص من قدرة السيطرة، كما قام بنك الجزائر بتعزيز دور الرقابة والإشراف من خلال التكتيف منها وانجاز عملية رقابة اختباريه شاملة فيما يتعلق بتقييم جهاز مكافحة تبيض الأموال و تمويل الإرهاب وإجمالاً لتثمين هذه المكتسبات يتعين على بنك الجزائر مواصلة تسيير هذه الإدارة، مع العمل على مواصلة تهيئة الظروف الضرورية من أجل تحقيق فعالية أكبر وتنويعها، والتي تنعكس إيجاباً على باقي المتغيرات الاقتصادية.

4. غديوي يمينة: دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة الأزمة لدى البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة (2011-2018)، وكالة جامعة بولاية الوادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2019/2018، عالجت إشكالية: "ما فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية؟"، خلصت الدراسة إلى أن أدوات السياسة النقدية لها دور فعال في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن تم اختبار الفرضيات المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول. تم التطرق في الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للسياسة النقدية إلى مفاهيم حول السياسة النقدية، (مفهوم السياسة النقدية، اتجاهات السياسة النقدية، السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي)، أما المبحث الثاني فتم من خلاله التطرق إلى (أهداف السياسة النقدية، أدوات السياسة النقدية، قنوات انتقالها، وعوامل نجاحها).

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تمحور حول الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية، تناول المبحث الأول مدخل إلى البنوك التجارية (نشأة البنوك التجارية ومفهومها، بالإضافة إلى أنواع البنوك التجارية وخصائصها، وظائف وأهداف البنوك التجارية)، أما المبحث الثاني فتم من خلاله التطرق إلى عموميات حول السيولة البنكية (المفهوم، الأهمية، الأنواع، مكونات السيولة، نسب السيولة والعوامل المؤثرة فيها).

أما فيما يخص الفصل الثالث فتناول الدراسة التطبيقية تحت عنوان السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية، حيث قمت بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، فتناولت في المبحث الأول السياسة النقدية في الجزائر من خلال التطرق إلى مسار السياسة النقدية خلال فترة الدراسة، تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر، والمبحث الثاني فتطرق إلى أهداف السياسة النقدية، أما المبحث الثالث فقد تطرقت من خلاله إلى أدوات السياسة النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر للتحكم في حجم السيولة.





الفصل الأول

الإطار النظري
للسياسة النقدية

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى لتحقيق أهدافها المختلفة، حيث ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطورت من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود، باعتبار هذه الأخيرة هي محور عمل السياسة النقدية، تمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة، ويتم ذلك من خلال توظيف سياسة نقدية ذات إجراءات تقييدية أو توسعية، تتبع السلطة النقدية من خلال هذه السياسة مجموعة من الأدوات و القنوات حتى تصل إلى الهدف النهائي، مما جعلها تمثل جزءا أساسيا ومهما من أجزاء السياسة الاقتصادية، ولنجاح هذه السياسة وتحقيق أهدافها لابد من امتثال البنوك التجارية لأوامر البنك المركزي حتى تتحقق فعالية هذه الأدوات. ولهذا نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من الجانب النظري، وذلك من خلال مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: السياسة النقدية (أهدافها، أدواتها، قنوات إبلاغها، شروط نجاحها)

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعمل السياسة النقدية على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتشغيل الكامل بالإضافة إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

من المناسب في الحديث عن السياسة النقدية التعرف على ما شاع بين الأدبيات الاقتصادية من مفاهيم لهذه السياسة التي تستخدمها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء كواحد من السياسات الاقتصادية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، ومن خلال هذا المطلب سنستعرض أهم التعريفات لهذه السياسة.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تتوعدت واختلقت تعريفات السياسة النقدية من قبل مختلف الاقتصاديين، فهناك من عرفها بمعناها الضيق وهناك من عرفها بعناها الواسع.

أولاً: المعنى الضيق: ويندرج ضمن هذا المعنى العديد من التعاريف نذكر أهمها:

التعريف الأول: تعرف السياسة النقدية على أنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة؛

التعريف الثاني: عرفها (Shaw): بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه¹.

التعريف الثالث: عرفها (Kent): بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين².

التعريف الرابع: السياسة النقدية هي مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي³.

¹ - أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2008، ص 183.

² - بن البار أمحمد، بن السيلت أمحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ص 04.

³ - بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008، ص 112.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

التعريف الخامس: يعرفها **GEORGE PARIENTE** على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث اثر على الاقتصاد ومن اجل ضمان استقرار أسعار الصرف¹.

ثانيا: المعنى الواسع: تشمل السياسة النقدية جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، وهي بذلك تشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحومة و البنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقد والائتمان، وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وترتيب الدين الحكومي².

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، حيث نلاحظ بأن هذه التعاريف قد جاءت متقاربة فيما بينها ومتشابهة من حيث المضمون، حيث ركز جل الاقتصاديين على نقطة أساسية وهي تحم السياسة النقدية في العرض النقدي، وبناءا على ماسبق يمكن إدراج تعريف شامل للسياسة النقدية كالتالي:

التعريف الشامل: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات النقدية والوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والتي تهدف إلى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الثاني: أسس السياسة النقدية

تختلف أسس السياسة النقدية تبعا لاختلاف مستويات التقدم والتطور في النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة، وبشكل عام فإنه لتحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من أسس ومبادئ وفق مايلي³:

- تنظيم الجهاز المصرفي: في هذا المجال تشترط الدولة تحديد طرق لمراقبة العملة حفاظا على الحقوق وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهذه الوظيفة من مظاهر السيادة للدولة تقوم بها عن طريق البنك المركزي ولا تجوز بغيره؛
- توفير المدخرات وتمييتها: سواء كانت مادية أو معنوية وفق التشريع؛
- تنظيم عرض النقود: حيث أن السياسة النقدية لا تفر عملية إصدار النقود إلا لأسباب مادية فعلية؛
- ضبط الطلب على النقود: وذلك حسب حجم المداخل المختلفة وحجم التداول السلعي والخدمي، وهو ما يعرف بالطلب على النقود بغرض المعاملات، أما الطلب على النقود بغرض المضاربة والاحتياط فيجب

¹ - محمد بلوافي، **السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتانمنغت- الجزائر، العدد 02، جوان 2012، ص 462.

² - أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 183.

³ - محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2003، ص 117.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

أن يرتبط بوظيفة النقود كأداة للمبادلة لا للمضاربة، ويجب أن يكون الطلب مساويا لحجم المعاملات المتوقعة في الاقتصاد؛

➤ إدارة نشاط المصارف: وذلك بمنع الائتمان للقيم الاقتصادية الحقيقية وفق مضاعف الائتمان الذي يوجه للاستثمارات مما يحقق التوازن بين عارضي التمويل للمستثمرين.

الفرع الثالث: مراحل تطور السياسة النقدية

لقد كان تطور السياسة النقدية تبعا للتطور الاقتصادي، ويعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، حيث شهد هذا القرن بداية الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية من طرف المنظرين الاقتصاديين، وزاد الاهتمام بهذا الموضوع بتزايد الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي، نتيجة للتضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في ذلك الوقت إلى جانب المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية للدولة¹، ويمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي²:

المرحلة الأولى: كانت السياسة النقدية في هذه المرحلة تهدف إلى حماية قيمة العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار، من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع، ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي ودعم ومساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها؛

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكنزوية إثر الأزمة العالمية حيث قللت كثيرا من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي و الحفاظ على التوازن الاقتصادي، ورأت أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك؛

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي عاد فيها الاهتمام بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951- 1995)، حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق، لان الحكومات بعد الحرب لم تستطع تقليص الخدمات الاجتماعية، وفي الوقت نفسه لا يمكن رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي؛

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي احتدم فيها النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، وقد بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي "ملتون فريدمان" الذي آمن هو ومجموعة معه بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك يرى

¹ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 100.

² - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 19- 20.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

الماليون أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتوالت الدراسات الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق حتى جاء فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب؛ ويشار إلى أن اقتصادي البنك وصندوق النقد الدولي يعطون السياسات النقدية الأولوية في البرامج الاقتصادية الدولية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، إلا أنهم لا يهتمون بالسياسة المالية ويرون بأهميتها في ردف السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية وفقا للهدف منها إلى نوعين أساسيين، توسعية والأخرى انكماشية ويمكن إبرازها كما يلي:

الفرع الأول: السياسة النقدية التوسعية

تستخدم في حالة وجود ركود (كساد) حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش الذي يرفع من معدلات البطالة وتتمثل هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشتريا في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات (الأدوات الكمية للسياسة النقدية) تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد. ويترتب على زيادة حجم الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة كل من مستوى الناتج والدخل والتوظيف، والسياسة النقدية التوسعية يترتب عنها زيادة مستوى الدخل وانخفاض سعر الفائدة؛

الفرع الثاني: السياسة النقدية الانكماشية

تستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار)، وتتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعا في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد. الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل و الطلب الكلي، مما يعني امتصاص القوة الشرائية للمجتمع، وهو ما يحد في النهاية من التضخم¹.

¹ - رمضان محمد مقلد، أسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص ص

الفرع الثالث: الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية في الدول النامية

هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية خص بالدول النامية، فهذه الدول تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد أو تصدير المواد الأولية إلى الخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدا الزراعة وتمويل المحصول وبالتقليص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول وهذا لحصر آثار التضخم¹.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، أخذ مفهومها مع مرور الزمن وباختلاف المذاهب والمدارس التي تعرفها، من المدرسة الكلاسيكية إلى غاية المدرسة النقدية مروراً بالمدرسة الكينزية وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، سقطوا من حساباتهم وظيفتها بصفقتها أداة للادخار أو الاكتناز فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق².

تستند نظرية كمية النقود إلى مجموعة من الفرضيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي³:

- تعتبر كمية النقود العامل الرئيسي و الفعال في حركات الأسعار، أي التغيرات الطارئة على الأسعار تعود إلى تغيرات كمية النقود وبنفس النسبة؛
- كمية النقود تتناسب طردياً مع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتناسب عكسياً مع قيمتها، أي إذا زادت الكمية المتداولة في الأسواق انخفضت القوة الشرائية لهذه النقود؛
- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، أي عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة سواء في الجهاز الإنتاجي أو قوى العمل و يترتب على هذه الفرضية: (ثبات مستوى الإنتاج وثبات حجم المعاملات، ثبات سرعة دوران النقود).

أخذت هذه النظرية شكلها النهائي من خلال معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية الحاضرة (كمبردج).

¹ - خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2013، ص 297.

² - عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 25- 26.

³ - حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 30.

أولاً: معادلة التبادل لفيشر

يعتبر فيشر رائد النظرية الكمية للنقود والذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا من خلال معادلته الشهيرة بمعادلة التبادل التي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وصياغة هذه المعادلة رياضيا كما يلي¹:

$$MV = PT$$

حيث:

- M: كمية النقود في التداول.
- V: سرعة دوران النقود.
- P: المستوى العام للأسعار.
- T: حجم التبادل في زمن ما.

ومن المعادلة نستنتج انه كلما تغيرت كمية النقود، تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعا مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات و سرعة دوران النقود.

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقط استبدلت (T) بالمتغير (Y) الذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي²:

$$MV=PY$$

ثانياً: معادلة الأرصد النقدية الحاضرة

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الانجليزي الفريد مارشال، حيث تنظر هذه النظرية إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم سيحتفظون ببعضها لغايات الاحتياط، وقدم مارشال صياغة أخرى للطلب على النقود تستند أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها معادلة كامبردج وصيغت على النحو التالي³:

$$M= K . P . Y$$

¹ - قاسمي نوال، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج- البويرة، 2017/2018، ص 07.

² - عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق، ص ص 27- 28.

³ - نفس المرجع، ص 28.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم (K)، والذي هو في الحقيقة يساوي (1/V)، يمكن توضيحه

$$MV = PT$$

كما يلي:
معادلة فيشر:

$$V = P \cdot Y / M$$

معادلة كامبردج:

$$K = M / P \cdot V$$

$$v = 1/k$$

$$K = 1/V$$

ويمثل (v) في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود، في حين أن (K) يمثل الوحدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة أو ما يطلق عليها بنسبة التفضيل النقدي؛

ويرى مارشال من خلال هذه المعادلة أن النقود تطلب لغرض المعاملات ولغرض التحوط، وعليه وحسب معادلة كامبردج نجد أن هناك علاقة طردية بين M و P، بشرط ثبات كل من الدخل Y والتفضيل النقدي K.¹ ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية ومعدلات الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار، وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية الكتلة النقدية.²

الفرع الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

في السابق تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية كان محدود النطاق، حيث يخضع الاقتصاد لآلية الأسعار وقانون "Say". لكن حدوث أزمة الكساد 1929، أدت لفشل التحليل الكلاسيكي في تقديم تفسيرات لها، إلا أن أفكار "جون مينارد كينز" لاقت استحسانا أكثر في تلك الظروف الاقتصادية، وفيما يلي عرض لأفكار هذه النظرية:

تعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي الاقتصادي، حيث قامت على فروض تخالف في الأصل الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، حيث النظرية الكلاسيكية تعرضت للعديد من

¹ - سنوسي خديجة، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي - حالة الجزائر 2000-2013، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014/2015، ص 09.

² - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص 28.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

الانتقادات خاصة فيما يتعلق بحيادية النقود، وهذا ما يوضح بروز تحليل جديد من خلاله تتحكم كمية النقود في مستوى الأسعار، حيث اهتمت هذه النظرية بسرعة تحول النقود إلى دخل، والعلاقة بين سرعة التداول وحجم المعاملات والتفضيل للسيولة والادخار الإجباري، والتضخم والانكماش... الخ، ولكن تحليل هذه الظواهر النقدية يختلف عن تحليل الأفكار السابقة لها، حيث يفترض ضمنا مرونة للعرض مساوية للصفر، أي أن حجم المعاملات لا يتغير بتغير الأسعار، والطلب يتناسب مع كمية النقود، أي أن زيادته لا تعني سوى زيادة مماثلة في كمية النقود.¹

وتستند النظرية الكينزية إلى عدة فرضيات أهمها²:

- أن الحالة الطبيعية للاقتصاد عندما يكون في مرحلة التشغيل الجزئي، وأن بلوغ الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل فهي حالة استثنائية وليست عامة؛
- أن الطلب الفعلي نوعان، طلب على الاستهلاك وطلب على الاستثمار، ويرى كينز أن الطلب الفعلي هو المتغير الأساسي المستقل، أما العرض فهو المتغير التابع، وان الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع هي: المعاملات، المضاربة و الاحتياط؛
- أن سعر الفائدة يتحدد بناء على الطلب على السيولة وعرض النقود؛
- أن انخفاض سعر الفائدة يزيد من الطلب على النقود، وارتفاع سعرها يخفض من الطلب على النقود؛
- الطلب هو الذي يخلق العرض.

عملت المدرسة الكينزية على تطوير النظرية العامة لكينز، وكانت لها أفكارها في العديد من الأنشطة وقد ادعى جانب كبير منهم التقليل من فعالية السياسة النقدية و تفضيل السياسة المالية عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتنظر النظرية الكينزية إلى التغيرات في المكونات المختلفة للمطلب الكلي على أساس أنها ذات تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي.

يجب أن نميز في الفكر الكينزي بين تأثير سياسة نقدية توسعية وسياسة نقدية مقيدة على الاستثمار ويختلف اثر الإجراءات النقدية في مراحل الظروف الاقتصادية فهناك تقييد للطلب في مرحلة التوسع وإجراءات لتثبيط الطلب في مرحلة الركود³.

الفرع الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي (المدرسة النقدية)

إن الأزمات الحادة التي يعاني منها النظام الرأسمالي التي تظهر بين فترة وأخرى والتي يتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الاقتصادية الجديدة ولكن دون المساس بأسس هذا النظام،

¹ - مصطفى رشدي شبيحة، *الاقتصاد النقدي والمصرفي*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1982، ص 492.

² - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، *السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2006)*، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العدد 41، 2008، ص 35.

³ - صالح مفتاح، *مرجع سابق*، ص 168.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

فالنظرية الكلاسيكية التي انهارت عندما عجزت عن السيطرة على أزمة الكساد الكبير (1933-1992) ظهرت بعدها أفكار كينز التي كانت بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي، إلا أنه هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعهدها من قبل النظام الرأسمالي تمثلت في معايشة التضخم مع الركود جنباً إلى جنب¹، وعليه إذا لابد من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة وتوجيهها لخدمة هذا النظام نفسه مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين التحليل الكلاسيكي و الكينزي، لكن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في السبعينات دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين للعودة إلى التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة فظهرت ما يسمى بمدرسة شيكاغو التي ترأسها الاقتصادي الأمريكي فريدمان والتي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدة الركود والتضخم.

أولاً: عرض النقود عند فريدمان:

حسب فريدمان عرض النقود يعتبر متغيراً خارجياً ليس له أي أثر على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل وإنما له أثر فقط على مستوى الأسعار، بينما يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير، فالبنك المركزي الذي يتحكم كلياً في عرض النقود حيث أنه هو الذي يتوفر على وسائل الرقابة والعمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد.

حسب فريدمان فإن أيه تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي مقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود وبنسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقراراً نقدياً.

إن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض العائد، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات، وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بأرصدة نقدية وهذا ما يدفعهم نحو شراء أوراق ماله مريحة أو زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات، وبالتالي سيقود هذا الشراء أو الإنفاق إلى تزايد أسعار السندات وانخفاض العائد عليها، الأمر الذي يزداد الطلب فيه على الأصول الأخرى ومع هذه الزيادة فإن أسعارها تزداد ولهذه الزيادة تأثيرات إضافية متمثلة بارتفاع الأسعار وتنشيط إنتاج هذه الأصول والذي يزداد معه الطلب على الموارد المستخدمة في إنتاجها، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود تسبب زيادة في الإنفاق على الأصول العينية، وبالتالي على الخدمات²، تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الإنفاق على كل من الاستثمار والاستهلاك، فكل هذا يؤدي

¹ - صبحي إدريس قريصة، النقود والبنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1986، ص 30.

² - معتوق محمود سهير، النظريات والسياسات النقدية، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1999، ص 163.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي من خلال زيادة الناتج والأسعار معا في الأمد القصير، وزيادة المستوى العام للأسعار في الأمد الطويل.

ثانيا: الطلب على النقود عند فريدمان

طبقا لفريدمان فان النقود إحدى وسائل الاحتفاظ التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى سندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري وبناء على هذا التحليل فان دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة، و تكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبه الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية وأيه متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثيرا على الأذواق والتفضيلات.

يمكن القول أن النقديون يرفعون من شأن السياسة النقدية ويقللون من شأن السياسة المالية ، لهذه الغاية يتوجب على السلطات النقدية أن تضع لنفسها قاعدة نقدية مستقرة لسنوات متعددة بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى الطويل¹.

¹ - منتوري معاد، خطابي خير الدين، اثر أدوات السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميله، 2016/2017، ص ص 35-36.

المبحث الثاني: السياسة النقدية (أهدافها، أدواتها، قنوات إبلاغها، شروط نجاحها)

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى السياسة النقدية من خلال التطرق إلى مختلف أهدافها المتمثلة في (الأهداف الأولية والوسيط، النهائية)، بالإضافة إلى أدواتها (الكمية والنوعية)، وقنوات إبلاغها، شروط نجاحها وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

على الرغم من اختلاف أهمية السياسة النقدية من مدرسة اقتصادية لأخرى ومن نظام سياسي لآخر، إلا أن الكل يكاد يجمع على أهمية السياسة النقدية في تحقيق مجموعة من الأهداف تعرف هذه الأهداف اختصاراً بالمرجع السحري.

الفرع الأول: الأهداف الأولية

تمثل نقطة البداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، ولهذا فالأهداف الأولية ماهية إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، تضم هذه الأهداف مجموعتين من المتغيرات المجموعة الأولى: (مجمعات الاحتياطات النقدية)، والمجموعة الثانية: (ظروف سوق النقد)¹.

أولاً: **مجمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور، والاحتياطات المصرفية؛

النقود المتداولة لدى الجمهور: تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع.

الاحتياطات المصرفية: تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي والاحتياطات الإجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة: فهي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية غير مقترضة.

¹ - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 124.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول ماهو المجمع الاحتياطي أو المتغير الأكثر فعالية وسهولة ؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة، كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي، وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجتمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتطير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي التي تشكل الهدف الوسيط، وطالما الأمر يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي¹.

ثانيا: ظروف سوق النقد: تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ونعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.

فيما يخص **الاحتياطات الحرة** فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، حيث تكون الاحتياطات موجبة عندما تكون الاحتياطات الفائضة اكبر من المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس.

وقد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء الممتازين ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها².

الاحتياطات الحرة = الاحتياطات الفائضة لدى البنك المركزي - الاحتياطات المقترضة من البنك

صافي الاقتراض

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص 175 - 176.
² - بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة ماجستير: اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص 103.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

تعرف الأهداف الوسيطة بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية، وتتمثل فوائد الأهداف الوسيطة في أنها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية التأثير عليها، كما أنها تعتبر بمثابة إعلان لاستراتيجية السياسة النقدية¹.

تتمثل الأهداف الوسيطة في ثلاثة أنواع تستهدف متغيرات قياسية كمية أو سعرية تتمثل في: المجمعات النقدية، ومعدلات الفائدة ومعدلات سعر الصرف.

أولاً: المجمعات النقدية

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية. يرى النقديون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية قريباً من معدل نمو الاقتصاد الوطني فإن ذلك يمثل هدفاً مرغوباً فيه للسلطات النقدية (الهدف النهائي)، ومنه يقصد بالمجمعات النقدية عرض النقد M التي تتكون أساساً من $M1$ ، $M2$ ، $M3$.

$M1$: تعبر عن النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.

$M2$: تعبر عن $M1$ + الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى ما عدا البنوك المتخصصة.

$M3$: تعبر عن $M2$ + الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية ويطلق عليها إجمالاً بالمسح النقدي .

إن تحديد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن العديد من الدول تعتمد على $M2$ والنقود تهدف إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية، ولإستخدام العرض النقدي كهدف وسيط لا بد من السلطات النقدية أن تقوم بتحديد إحصائياً².

ثانياً: مستوى معدل الفائدة

هو احد الأهداف الوسيطة لدى الكينزيين، وذلك لوجود علاقة بين معدلات الفائدة و مستويات الاستثمار، لان انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد ومنه العودة إلى النمو، إلا أن المستثمرين شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم وتعويضات ودائعهم لذا يجب على السلطات النقدية أن تولي اهتماماً خاصاً لتقلبات معدلات الفائدة وبالأخص تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، لذلك يجب

¹ - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، 2000، ص ص 193 - 194.

² - سوسن بركاني، اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويل للبنوك الإسلامية 'دراسة قياسية على عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2008 - 2015)'، أطروحة دكتوراه: بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018، ص ص 07 - 08.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

أن تكون تغيرات مستويات معدلات الفائدة ضمن هامش غير واسعة نسبيا لكي تتجنب الوقوع في مراحل متعاقبة من التضخم و الركود¹.

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها:²

- المعدلات الرئيسية: وهي معدلات التي تقتض بها البنوك التجارية من البنك المركزي، ويسند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك؛
- معدلات السوق النقدي: يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والقابلة للتداول، كسندات الخزينة و شهادات الإيداع؛
- معدلات التوظيف: تستخدم في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر؛
- المعدلات المدنية: وهي التي تطبق على القروض الممنوحة.

ثالثا: سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى

يعتبر سعر الصرف النقدي مؤثر هام على الأوضاع الاقتصادية للبلد، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوطات التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو، لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار سعر الصرف لعملاتها، لكن رغم ذلك فان موجات المضاربة الشديدة على العملات تصعب السيطرة والتحكم في هذا الهدف³.

➤ معايير اختيار الأهداف الوسيطة

إن المنطق وراء اختيار استراتيجيات الأهداف الوسيطة يتمثل في معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط أي يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون آثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها.

1. القابلية للقياس: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضروريا، لان الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها؛

¹ - سوسن بركاني، مرجع سابق، ص 08- 09.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 64.

³ - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 127- 128.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

2. القدرة على السيطرة: يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذ ما استخدم كهدف وسيط، ويقترح بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الوطني كهدف وسيط، ولكن طالما أن البنك المركزي لديه سيطرة ضئيلة عليه فلن يستعمل الناتج الوطني كمرشد له في كيفية وضع أدوات سياسته؛ بالمقابل فإن البنك المركزي له قدر كبير في السيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، كما يمكنه أن يمارس أثرا قويا على العرض النقدي رغم أن اثر تحكمه فيه ليس كاملا؛
3. القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي¹.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف النهائية الأخيرة في مسار السياسة النقدية التي تؤثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة وصولا إلى الأهداف النهائية التي تكون قد رسمتها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، وتختلف الأهداف بين الدول باختلاف درجة التقدم الاقتصادي من جهة، وبنية الاقتصاد النقدي من جهة أخرى، غير أن هناك إجماع على أن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار هو هدف تسعى لبلوغه كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء².

أولا: استقرار المستوى العام للأسعار

قبل الثورة الكينزية كانت السياسة النقدية الموجودة بيد السلطات النقدية هي السياسة النقدية وكان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار يعرض البنيان الاقتصادي لازمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، إن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة، إن استهدفت السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، بكون التضخم المرتفع لا يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي الذي تثبته سهلا في الدول المتقدمة نظرا لوجود اقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي أيضا متقدم مما جعل استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار ميزة، حيث أن آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد والتي تكاد أن تكون مختفية بالنسبة للأفراد عندما تكون مقترنة بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار الأسعار³.

¹ - بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 119 - 120.

² - منير نوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، 2016/2017، ص 86.

³ - اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير: نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص ص 46 - 47.

ثانيا: تحقيق الاستخدام الكامل

يقصد بالاستخدام الكامل بأن الناس المؤهلين الذين يبحثون عن العمل وبمعدلات الأجور السائدة سيجدونه بدون تأخير كبير، وذلك بالوضع الذي يتميز فيه الاقتصاد بزوال البطالة الإجبارية أو انعدامها، إذ يجمع الاقتصاديون بان زيادة مستوى التشغيل يعد احد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها السياسة النقدية، وقد ازدادت أهمية الأخذ به كهدف من قبل حكومات البلدان المختلفة ولاسيما بعد أزمة الكساد العظيم في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، وحتى تصل السلطات النقدية إلى مستوى ملائم من النشاط الاقتصادي فإنها تحرص على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنيد الاقتصاد البطالة، وما يرافقها من انحرافات من شأنها الإضرار بمستوى الدخل والإنتاج، أو تحقيق مستوى معين من التشغيل الكامل ينطوي على وجود بطالة فوق الصفر أي تواجد نسبة من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه باستمرار¹.

ثالثا: تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

تسعى كل سياسة اقتصادية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ازداد الناتج يجب زيادة النقد للحفاظ على التوازن النقدي، وبالطبع فإن تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع على زيادة الطلب على النقود بهدف الاستثمار، فإذا شعرت السياسة النقدية بوجود الركود فإنها تخفض سعر الفائدة فيزيد الاستثمار ومن ثم يزداد الناتج الدخل فتحصل الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، فتكون السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة تمكنت من استهداف زيادة معدل النمو².

رابعا: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من الخارج على زيادة استيرادهم من السلع و الخدمات المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل، ومن شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات، ويرى البعض أن السياسة النقدية قد تحقق التوازن في ميزان المدفوعات في حال إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، أما في حالة ثبات سعر الصرف فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في تحقيق ذلك³.

¹ - نزار كاظم الخبكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومنتجات الاقتصاد الكلي، دار البازوري للنشر والتوزيع، ص 16.

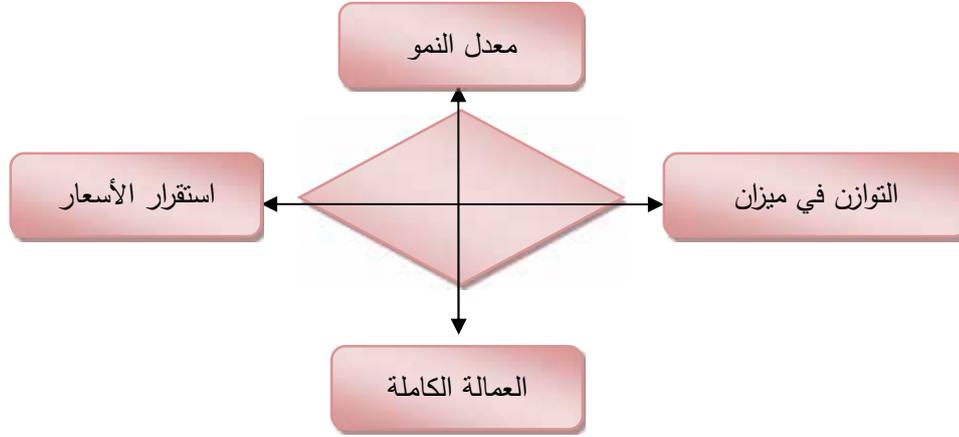
² - علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012، ص 455.

³ - محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص ص 23 - 24.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمرجع السحري، في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (01): المرجع السحري لكالدور في تحقيق أهداف السياسة النقدية



المصدر: زكرياء خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه: مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2018، ص 106.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه انه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن، غير انه هناك مشكلة تواجه مخططي وواضعي السياسة الاقتصادية تتعلق بتصادم أهداف السياسة النقدية، حيث أن الاقتراب من احد الأهداف قد يرافقه ابتعاد عن الآخر، رغم انه مبدئيا لا يوجد تصادم بين النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل فالتعارض يكون بين البطالة والتضخم، وكذلك بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، لذا من المهم لواضعي السياسات النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه، نظرا لأهمية الهدف النهائي بالنسبة للسياسة النقدية فلا بد من تحديد الهدف واختيار شكل دقيق بما يخدم الأوضاع الاقتصادية¹.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

يقصد بأدوات السياسة النقدية الوسائل التي تعتمد عليها السلطة النقدية بهدف تنظيم وتوجيه الائتمان بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي داخل البلد، وذلك مكن خلال تحكمه في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، ومن ثم التحكم في قدرة هذه البنوك على منح الائتمان وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي إليها البلد²، وعليه فان أدوات السياسة النقدية تنقسم إلى ثلاث مجموعات من خلالها تستطيع السلطة النقدية الوصول إلى الأهداف النهائية.

¹- اكن لونيس، مرجع سابق، ص 49.

²- محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص 26.

الفرع الأول: الأدوات الكمية

تسعى هذه الأدوات للتأثير في حجم الائتمان وكلفته و بالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، وتتمثل هذه الأدوات في سياسة إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة¹.

أولاً: سعر إعادة الخصم

سنتناول من خلال هذا الفرع سعر إعادة الخصم من خلال معالجته في ثلاثة نقاط وهي: تعريف السياسة النقدية، وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.

1. تعريف سعر إعادة الخصم:

تعد سياسة إعادة الخصم أول أداة استخدمتها البنوك المركزية في التأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للاقتصاد، وكان بنك إنجلترا أول من استخدمها عام 1839، وبقيت الأداة الوحيدة للسياسة النقدية طيلة القرن التاسع عشر².

يقصد بسعر إعادة الخصم تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من الأوراق التجارية أو المالية قصيرة الأجل قبل موعد استحقاقها أو الاقتراض بضمان هذه الأوراق من خلال حصولها على سيولة نقدية تضمن استمرار نشاطها وتدعم احتياطها النقدي، وبالتالي مقدرتها على منح القروض³.

2. تأثير سياسة سعر إعادة الخصم

يهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولاً على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها، وثانياً على كلفة الائتمان الذي تضعه البنوك تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

ويعتمد سعر إعادة الخصم على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية، أي على الظروف الاقتصادية وحاجة الاقتصاد للسيولة من ناحية وعلى القدرة على الإيفاء بهذه السيولة من ناحية أخرى، وتؤثر سياسة إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على عرض النقد وفق الآلية الآتية:

إذا شعر البنك المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه مما قد يهدد استقرار مستوى الأسعار، فإنه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليل الكمية المعروضة من النقود

¹ - أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 183.

² - طاهر فاضل البياتي، وميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2013، ص 243.

³ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 152.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

في السوق، حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من كلفة الاقتراض وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات البنوك من السيولة النقدية، مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض وهذا الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض لان العائد من استثمار الأموال المقترضة سيكون اقل من السابق وهذا من شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي و يخفف من حدة الضغوط التضخمية وأخيرا يقلل من عرض النقد. أما في حالة رغبة البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقد يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم وهذا بدوره يشجع البنوك التجارية لطلب المزيد من السيولة وذلك عن طريق تحويل جزء من أصولها المالية إلى نقود قانونية مادامت تكلفة الحصول عليها منخفضة مما يعمل على زيادة الاحتياطات النقدية ومقدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ويدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض وبالتالي إلى زيادة في عرض النقد، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنفاق ومن تم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي للدولة¹.

3. فعالية سياسة إعادة الخصم

تعتبر سياسة معدل الخصم من أهم الأساليب التي كانت تتمتع بأهمية خاصة منذ ظهورها إلى غاية الحرب العالمية الأولى، وذلك لحصول البنوك التجارية على احتياطات نقدية مهمة عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق المالية التي تكون بحيازتها لدى البنك المركزي، ولكنها بدأت تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن خلال الثمانينيات و الحرب العالمية الثانية و كذلك بعض السنوات التي تلت الحرب انسحبت سياسة معدل الخصم².

بدأت درجة فعالية هذه الأداة تميل إلى الانخفاض وهذا يعود إلى الأسباب التالية³:

- إن هذا المعدل كان ينظر إليه على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تأخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث لان التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة تكون في مجال محدود وهذا ما يقلل من فعالية هذه السياسة؛
- تطور الطرق و المعاملات في أسواق النقد و استعمال تقنيات أخرى؛
- لوحظ في السنوات الأخيرة أن تغير هذا المعدل إنما جاء ليكون على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق؛
- إن رفع هذا المعدل لم يحكم البنوك على إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي حتى ولو كان مرتفعا طالما أن رجال الأعمال يتمتعون بتفاوض كبير للحصول على أرباح فيقبلون على الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة؛

¹ - أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 186-187.

² - بريشي محمد الأمين، حسني مريم، ريوود فعل السياسة النقدية وفق قاعدة ماكلوم، دراسة قياسية خلال الفترة (1993-2014)، مذكرة ماستر: نقود وبنوك ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت، 2016/2015، ص 10.

³ - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 149-150.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

ومما تقدم فإن فعالية سياسة معدل إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها مدى اتساع سوق النقد بصفة عامة وسوق الخصم بصفة خاصة، ومدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل فترة، بالإضافة إلى مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

ثانيا: سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي

سنتناول في هذا الفرع سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي من خلال معالجته في ثلاث جوانب: التعريف بالإضافة إلى تأثيره ومدى فعالية السياسة المتبعة من خلاله.

1. تعريف سياسة معدل الاحتياطي القانوني

هو ذلك الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي البنك المركزي التجاري، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي¹.

ويستعمل البنك المركزي هذه الأداة لإحداث التوازن النقدي المحلي، ففي حالة التضخم سيرفع البنك من نسبة الاحتياطي القانوني، وفي حالة الانكماش يخفض من هذه النسبة، وبالتالي سيؤثر على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخلق نقود الودائع، وتعتبر هذه النسبة من أكثر الأدوات الكمية استخداما للبنك المركزي خاصة في الدول النامية، أين يتغير استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام أسواق المال أو النقد، كما أن سعر إعادة الخصم محدود الأثر بسبب قلة التعامل بالأوراق التجارية في هذه الدول².

2. تأثير سياسة معدل الاحتياطي القانوني

إذا رغب البنك المركزي في مكافحة البوادر التضخمية في النشاط الاقتصادي فإنه يلجأ إلى رفع النسبة القانونية للاحتياطي القانوني، فإذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائضا في أرصدها النقدية تستطيع عن طريق تغطية الزيادة في الاحتياطات المطلوبة الاحتفاظ بها، فقد تضطر إلى التشدد في تقديم قروض جديدة بل وقد تجد نفسها في مركز يتحتم عليها فيه أن تستدعي بعض قروضها ولا شك أن ذلك سيؤدي إلى تخفيض حجم الائتمان الموجود.

¹ - شيماء يونس، اثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة 1997-

2011، أطروحة دكتوراه: فلسفة في العلوم المحاسبية، قسم المحاسبة، جامعة سانت كليمينتس العالمية، فرع العراق، بغداد، 2014، ص 59.

² - بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 128.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

أما إذا رغب البنك المركزي في إتباع سياسة توسعية، فيمكنه تخفيض هذه النسبة وفي هذه الحالة تشرع البنوك التجارية في زيادة أصولها وخصومها وبذلك يزيد الائتمان وتتضاعف الودائع وينتهي الأمر في النهاية إلى انتقال الاقتصاد القومي من حالة الكساد إلى الانتعاش.¹

3. فعالية سياسة معدل الاحتياطي القانوني

تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تمارس تأثيرا مباشرا وفعالا على سيولة البنوك التجارية، وهذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها.

من المزايا التي تتميز بها هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود هي أنها تؤثر على كل البنوك بالتساوي فهي تعتبر سلاحا فعالا في التأثير على حجم الائتمان و من تم على العرض النقدي حتى أن التغيرات الصغيرة في الاحتياطي الإجباري ينتج عنه تغير في عرض النقود.

كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض نظرا لانتشار حالة الكساد لذلك يجب أن تصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض، إن فعاليتها ترتبط بمدى فعالية ومرونة الجهاز النقدي واستجابة الجهاز الإنتاجي لتلك التغيرات المعتمدة من طرف السلطات النقدية فهي أداة فعالة جدا وقل كلفة في التحكم في عرض النقود، لا يرتبط تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية كما أنها أيضا لا تحتاج إلى أسواق مالية متطورة أو إلى رغبة الجمهور ببيع وشراء السندات لذلك فهي تساعد أكثر الدول المتخلفة والنامية، على عكس الدول المتقدمة التي تساعد على استخدام عمليات السوق المفتوحة.

وكتقييم للأدوات الكمية للسياسة النقدية، يرى ميلتون فريدمان انه لا ضرورة لاستعمال الأدوات الثلاثة إلا في حالة عدم تمكن أي أداة من الأدوات في تأدية وظيفتها بالكامل، أما مسؤولي البنوك المركزية فيرون أهمية كبيرة في أداة إعادة الخصم لأنه بواسطتها تزود البنوك بأرصدة احتياطية وتزود النظام المصرفي بالسيولة في حالة الطوارئ².

¹ - نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص ص 94 - 95.

² - اكن لونيس، مرجع سابق، ص 56.

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى سياسة السوق المفتوحة من خلال معالجتها في ثلاث نقاط: التعريف، تأثيرها ومدى فعالية السياسة المتبعة.

1. تعريف سياسة السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية، وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وقد يصل الأمر أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب و العملات الأجنبية، وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد في حالة قيامه ببيع الأوراق المالية و زيادتها في حالة قيامه بشرائها، تعتبر أداة السوق المفتوحة أكثر شيوعا واستخداما في الدول المتقدمة حيث تتميز الأسواق النقدية والمالية فيها بدرجة عالية من التقدم مما يتيح للبنك المركزي بيع وشراء أية كمية من الأوراق للتأثير في حجم النقود، أما في الدول النامية فتتميز الأسواق النقدية والمالية فيها بالضيق وعدم التطور لذا يمكن أن تكون الأدوات الأخرى أكثر فعالية¹.

2. تأثير سياسة السوق المفتوحة

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية ترتفع الاحتياطات النقدية لديها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية.

كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة².

¹ - بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014، أطروحة دكتوراه: نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 23.

² - بريشي محمد الأمين، حسني مريم، مرجع سابق، ص 11.

3. فعالية سياسة السوق المفتوحة

وجود عمليات السوق المفتوحة كأداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية لمراقبة التمويل المصرفي مرتبط بالشروط التالية¹:

- وجود أسواق مالية قوية ونشطة، ومؤسسات وأفراد خارج الجهاز المصرفي والسوق المالي القوي يمكن البنك المركزي من بيع كميات كبيرة من السندات الحكومية يقابلها الاستعداد للشراء؛
- اعتياد الناس على استعمال الشيكات كوسيلة دفع؛
- أن تكون البنوك التجارية معتادة على الاحتفاظ بنسبة من الأموال الجاهزة لديها (السيولة)، قريبة من النسبة الدنيا القانونية؛
- عدم محاولة البنوك التعويض عن الانخفاض في ودائعها بسبب عمليات بيع البنك المركزي في السوق المفتوح؛

فغياب هذه العوامل يضعف من فعالية عمليات السوق المفتوحة كأداة من الأدوات الكمية للسياسة النقدية للتحكم في حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد، سواء كانت داخل الجهاز المصرفي أو بحيازة الأفراد، وبالتالي عدم جدوى وفعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي والمالي في الدولة، لذلك نجد انه نادرا ما تلجا معظم دول العالم الثالث إلى تطبيق عمليات سياسة السوق المفتوحة لاسيما وان أسواقها النقدية عادة ما توصف بالتخلف أو عدم التطور، مقارنة بتلك التي نجدها في الدول المتقدمة.

الفرع الثاني: الأدوات النوعية (الكيفية)

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات نوعية للتأثير في كمية الائتمان واتجاهاته، حيث أنها تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر، وبالتالي التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك بتوجيهه إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الأخرى²، تتمثل أهم الأدوات النوعية في مايلي:

أولا: تنظيم القروض الاستهلاكية

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كان يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن

¹ - بن البار أحمد، اثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) - دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه: علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص ص 78-79.

² - اكن لونيس، مرجع سابق، ص 57.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

تتويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بان يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط؛

ثانيا: السقوف التمويلية

بموجب هذه السياسة يقوم البنك المركزي بفرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه وذلك بهدف الحد من التوسع في الإقراض، وجعله عند مستوى التوسع النقدي المحدد في الخطة الاقتصادية للدولة، وأي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بان يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز، أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية؛

ثالثا: تخصيص التمويل

يستطيع البنك المركزي أن يضمن توزيعا هادفا لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، وفي نفس الإطار يمكن أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية.

الفرع الثالث: أدوات الرقابة المباشرة

يقصد بأدوات الرقابة المباشرة الطرق والوسائل التي يلجا إليها البنك المركزي بهدف دعم وتقوية دور أدوات الرقابة غير المباشرة وكذلك النوعية، حيث يقوم عن طريق هذه الأدوات بإعطاء تعليمات سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة للبنوك التجارية فيما يخص الإحجام أو التوسع في منح القروض أو تطبيق سعر فائدة معين في فترة زمنية معينة سواء كانت على القروض الممنوحة أو على الودائع، وعادة ما تكون أدوات الرقابة المباشرة سمة من سمات الاقتصاديات التي تتحكم في الدولة، فعلى سبيل المثال كان هذا النوع من الأدوات يستخدم من قبل التكتل السوفيياتي قبل انهياره أوائل التسعينيات من القرن الماضي¹، ويمكن إبراز أهم أساليب الرقابة المباشرة في:

أولا: أسلوب العلانية

يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد الوطني وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من اجل

¹ - زكرياء خلف الله، مرجع سابق، ص 114.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

إقناعهم بمساندة ودعم السياسة النقدية، ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي، حيث يعتبر أكثر نجاحا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية¹.

ثانيا: أسلوب الإقناع الأدبي

يقوم هذا الأسلوب على توجيه النصح للبنوك وذلك بدعم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة، إذا لاحظ البنك المركزي أن ثمة خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، يأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكالا مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقراض لمشروعات معينة وإما تأخذ شكل تحذير لعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية أو عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية و البنك المركزي، فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات و تعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه².

ثالثا: النصح والإرشاد

توجيه نصائح وإرشادات مباشرة إلى البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة، تفضل فيها أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي وتوضع سقوفا ائتمانية متعلقة بكل قطاع اقتصادي، كما أن البنوك ملزمة بتقديم تقارير دورية عن القروض الممنوحة لهذه القطاعات، وتتم دراستها من قبل البنك المركزي، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقوم بتقديم إنذارات للبنوك التي لم تطبق التوجيهات، وقد يصل الأمر إلى حد اتخاذ عقوبات ضدها؛

رابعا: الرقابة

يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشرة على دوري (شهري أو نصف سنوي أو سنوي)، حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك لتعليمات والأوامر الموجه إليها من طرف البنك المركزي، كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض بها، وعلى العموم فإن أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان يكون مفيدا لعلاج التضخم أكثر من حالات الكساد لأن إلزام البنوك بالحد من التوسع في منح القروض يكون ممكنا أكثر من إلزامها بالزيادة في منح القروض³.

¹ - محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص 34.

² - عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، إصلاحات السياسات النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر (2001-2014)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة المسيلة - الجزائر، العدد 12، ص 44-45.

³ - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 160.

المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية و شروط نجاحها

الفرع الأول: قنوات انتقال السياسة النقدية

يمكن أن ينتقل اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات انتقال السياسة النقدية التي يبلغ بها اثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط، وتتحصر هذه القنوات في مايلي:

أولاً: قناة معدل الفائدة

تعتبر قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، فإذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ستتخفض معدلات الفائدة الحقيقية وتنخفض تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي والإنتاج.

$$M \uparrow \rightarrow Ir \downarrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

حيث:

$M \uparrow$: سياسة نقدية توسعية.

Ir : معدل الفائدة الحقيقي.

I : الاستثمار.

Y : حجم الإنتاج

أما إذا كانت السياسة النقدية المتبعة انكماشية (تقييدية)، والتي تهدف إلى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمي وبالتالي ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار فانخفاض الطلب الكلي، حجم الإنتاج، فالنمو¹.

ثانياً: قناة سعر الصرف

تستخدم قناة سعر الصرف للتأثير على الصادرات من جهة، واستقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى إلى جانب معدلات الفائدة، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي؛

¹ - ديش فاطمة الزهرة، دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية، دراسة حالة: أزمة الديون السيادية في منطقة الاورو، أطروحة دكتوراه: نقود بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2018/2017، ص ص 42- 43.

ثالثا: قناة أسعار الأصول المالية

هذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة تويين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر تويين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك¹.

1. قناة تويين للاستثمار

هي قناة تشرح كيفية انتقال آثار السياسة النقدية من خلال تأثيرها على التغير في أسعار أسهم الشركات فالفكرة الأساسية لنظرية تويين للاستثمار هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركات إلى تكلفة إحلال رأس المال الحقيقي²، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر تويين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام³، في حين تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا ما يرفع من القيمة الحالية للعوائد المتوقعة للشركات وانخفاض جاذبية السندات مقارنة بالأسهم، ولهذا فإن الطلب على أسهم الشركات سوف يرتفع، الأمر الذي يرفع من أسعارها، وينتج عن هذا الارتفاع حدوث زيادة في القيمة السوقية لهذه الأسهم مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة وزيادة الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي⁴.

2. قناة أثر الثروة على الاستهلاك

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام، في حين تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم، ويترتب عنه حدوث زيادة في قيمة الثروة المالية، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن تم حدوث ارتفاع في الناتج المحلي⁵.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 77 - 78.

² - علي ذهب، آليات انتقال اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، جامعة حمة لخضر - الواد، العدد 24، جوان 2017، ص 279.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 78.

⁴ - علي ذهب، مرجع سابق، ص 280.

⁵ - بوروشة كريم، دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه: مالية دولية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2019/1018، ص 25.

:

تعتبر قناة الائتمان أو قناة القرض المصرفي قناة حديثة لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي والتي تعمل على التأثير على الطلب الكلي من خلال قناة القرض المصرفي (القناة الضيقة للإقراض)، وقناة ميزانية المؤسسات (القناة الموسعة للإقراض):

1. قناة القرض المصرفي

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي، ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطيات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي (المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة) وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والنتائج الإجمالي، وتحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقييدية؛

2. قناة ميزانية المؤسسات

هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين من جهة والمقترضين من جهة أخرى، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب، لذلك فهي تعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الخارجي والتمويل الداخلي، فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية، أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجاباً على قدرتها على الاقتراض، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري وكذا إنفاقها الاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي¹.

الفرع الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها²:

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/ فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحدد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات إلخ؛
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة؛

¹ - بقيق ليلي أسهمان، بورقعة سنوسي، دور قناة القرض المصرفي في نقل اثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر - مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، المجلد الثاني، العدد الأول، جانفي 2016، ص 05.

² - بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 133.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية

- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها؛
- نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد دو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد دو سعر صرف ثابت؛
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية؛
- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب...، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة؛
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية، ومدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

خلاصة الفصل

بعد الإحاطة بمختلف جوانب السياسة النقدية في هذا الفصل، من مفاهيم وعناصر أخرى، يمكننا أن نستخلص بأنه ومهما تعددت تعاريف السياسة النقدية من قبل الباحثين والاقتصاديين وعبر مختلف النظريات إلا أنها تصب جميعها في معنى واحد، وذلك باعتبارها مجموعة الإجراءات النقدية والوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي للتأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة خلال فترة زمنية محددة. وقد مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل بدءاً بتحييدها من طرف الكلاسيك، مروراً بالفكر الكينزي الراض لمبدأ حيادية النقود مع إعطاء الاهتمام الأكبر للسياسة المالية، وصولاً إلى موجة النقديين الواضحة هذه السياسة على قمة الفكر الاقتصادي.

تسعى السياسة النقدية في أي اقتصاد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مستخدمة في ذلك أدوات مختلفة منها الأدوات الكمية (معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة) والأخرى كمية (تنظيم القروض الاستهلاكية، السقوف التمويلية، تخصيص التمويل)، وفي حالة عدم نجاعتها يتم استخدام أدوات أخرى (أسلوب الإقناع الأدبي، أسلوب العلانية، النصح والإرشاد، الرقابة)، تتمثل مختلف أهداف السياسة النقدية في: تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق الاستخدام الكامل، نمو اقتصادي مرتفع، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.



الفصل الثاني

الإطار النظري
للسيولة في البنوك
التجارية

تعد البنوك التجارية كغيرها من البنوك مؤسسات تمويلية استثمارية، حيث تقوم بخدمات تتطلب منها توفير السيولة اللازمة، إذ أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي إضافة إلى ذلك قيام البنوك بتوفيرها من أجل مجابهة سحبيات المودعين المفاجأة وتخوف البنوك من اهتزاز ثقة مودعيها بها يحتم عليها الاحتفاظ بقدر عال من السيولة، وهذا ما ينتج عنه عدم استثمار بعض من أمواله في المشاريع المختلفة مما يؤدي بالبنوك إلى البحث عن طرق ووسائل جيدة لإدارة سيولتها المصرفية وتحديد حجمها في البنوك، وكل هذا سيتم التدقيق فيه من خلال هذا الفصل والذي تم تقديمه على الشكل التالي:

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية

المبحث الثاني: عموميات حول السيولة البنكية

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أول وأقدم مصادر التمويل، فهي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، فلا يمكن قيام أي نظام اقتصادي بدون بنوك تجارية. لذلك سوف نركز في هذا المبحث على ماهية هذه البنوك وذلك بعرض كل من مفهومها، أنواعها، خصائصها، بالإضافة إلى مختلف وظائفها وأهدافها.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

ظهرت البنوك التجارية لأول مرة في المدن الإيطالية الشمالية، مدن ميلانو والبندقية وفلورنسا، والتي كانت تتميز بازدهار ونمو أنشطتها التجارية في أوروبا خلال القرن الثاني عشر ميلادي.

ويعتبر بنك البندقية الذي تأسس في عام 1157 م أول بنك تجاري حديث قام بممارسة الأعمال البنكية، إذ كان يقبل الودائع من الأفراد والهيئات ويقدم القروض للتجارة والمستثمرين. ويرجع الفضل في تطور الأعمال البنكية إلى الصاغة والسيارفة في مدن إقليم لومبارديا في شمال إيطاليا، والذين اكتسبوا ثقة المتعاملين معهم حينما بدعوا في قبول الودائع من الأفراد والتجار بغية المحافظة عليها من الضياع أو السرقة. وبالمقابل أصدر أولئك الصاغة والسيارفة "صكوك إيداع" رسمية، وأصبحوا يتفاوضون عمولة نظير احتفاظهم بتلك الودائع وحراستها، ومن ثم إعادتها إلى أصحابها المودعين حينما يطلبونها، وتجدر الإشارة إلى أن الصاغة اللومبارديين كانوا يجلسون وراء مكاتبهم الخشبية المسماة "بانكو"، وأصبحت كلمة بانكو أو "بنك" دليلاً على كل مؤسسة تمارس أعمال الصرافة في أوروبا في القرون الوسطى.

إن ظهور البنوك ومؤسسات الإيداع ارتبط بقيام الدولة بعملية سك النقود، حيث كان الإغريق أول من سك النقود، لذا كان لهم الفضل الأكبر في النهوض بالعمل البنكي وانتشاره في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

بدأت نشأة البنوك في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في أوروبا وخاصة البندقية وجنوا وبرشلونة حيث قام التجار والمرابين والصناع بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية وقامت المؤسسة تدريجياً بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سداداً للمعاملات التجارية وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة في حضور كل من الدائن والمدين، وبعد ذلك انتقل التجار للسماح للعملاء بالسحب على المكشوف وهو يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدهم الدائنة، وأدى ذلك إلى إفلاس بعض المؤسسات والتجار، واستمرت البنوك في التطور من حيث قوانينها وتشريعاتها التي وضعت من أجل تقديم أفضل خدمة للعملاء لاستقطاب أكبر عدد ممكن منهم لزيادة أرباحها كمؤسسات ربحية بالدرجة الأولى¹.

¹ - سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- عين البيضاء، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2015، ص ص 3-4.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية BANCO التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، فأصبحت أخيراً تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود¹.

تعددت تعريفات البنوك التجارية وتشعبت نظراً لتطور نشاطاتها عبر الزمن من جهة وزيادة أهميتها بفعل التطورات والتحولت العميقة التي يشهدها المحيط الاقتصادي والدولي من جهة أخرى.

التعريف الأول: هناك من يعتبر أن البنوك التجارية: "هي مؤسسات مالية تعتبر من أهم المصارف التي تؤدي وظائف أساسية في الاقتصاديات المعاصرة، وهي الوريث للجهات السابقة وخاصة منها مقرضي النقود والتجار والصناعة، وتقدم البنوك التجارية خدمات عدة تتماشى مع متطلبات النشاطات الاقتصادية من قبول الودائع، ومنح القروض، وخدمات مصرفية أخرى².

التعريف الثاني: عرف البنك من وجهة نظر الكلاسيك على انه: "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتتميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى الأموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كليهما³.

التعريف الثالث: يقصد بالبنوك التجارية ذلك النوع من البنوك الذي يستطيع خلق نقود الودائع أو ما يسمى بالبنوك المصرفية حيث تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع من العملاء وفي مقابل ذلك تعطيهم فوائد على ودائعهم لديه، ثم تقوم بإقراض هذه الودائع للمقترضين وتمنحهم الائتمان وتحصل منهم على فوائد مقابل ذلك، وذلك كله يهدف لتحقيق الربح عادة ما تكون الفوائد التي تحصل عليها البنوك عن ما تمنحه من ائتمان تفوق الفوائد التي تدفعها للعملاء نتيجة إيداعهم لديها، فالبنك بمثابة تاجر سلعته هي النقود فهو يقبل الودائع ويمنح الائتمان بهدف تحقيق الربح⁴.

➤ مما سبق يمكن تعريف البنك على انه عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بجمع النقود والأموال في شكل ودائع تمنحها في شكل قروض أو يستخدمها لحسابه الخاص في عمليات الخصم أو العمليات المالية العامة بهدف تحقيق أهدافه المختلفة.

¹ - شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992، ص 04.

² - فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص 322.

³ - محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص 08.

⁴ - طافر الكبيسي، التحليل الائتماني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 210.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وخصائصها

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وهي على النحو التالي:

أولاً: من حيث نشاطها¹:

1. **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة أعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي، وتمويل التجارة الخارجية؛
2. **البنوك التجارية المتخصصة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية مثل ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها، وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ثانياً: من حيث الفروع:

1. **البنوك ذات الفروع:** هي منشآت تتخذ غالباً الأثناء الهامة من البلاد وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه على أن لا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك. ويتصف هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأعلى ويخضع للقوانين العامة للدولة وتقوم سياسات الإقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين أجال القروض فهي تمنح قروضا قصيرة الأجل تتراوح فترة استحقاقها من ستة أشهر إلى سنة كاملة، بشرط أن تستخدم هذه القروض في تمويل رأس المال العامل وحده لضمان السرعة في استرداد القروض؛
2. **بنوك السلاسل:** نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبير حجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تمويلها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما يتسق الأعمال والنشاط بين الوحدات ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية؛

¹ - محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص17.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

3. بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية، فتمتلك رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري، وأصبحت سمة من سمات العصر وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا.¹

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي²:

- ✓ تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل المصرفي لأي بلد بعد البنك المركزي؛
- ✓ تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات، على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيدا على رأس الجهاز المصرفي لكل بلد؛
- ✓ تتفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم؛
- ✓ تتصف البنوك التجارية بتعدد وكثرة معاملتها مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ويعود ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية؛
- ✓ تنتم البنوك التجارية بخاصية خلق ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، كما أنها تمنح أنواعا مختلفة من القروض سواء القصيرة، المتوسطة أو الطويلة الأجل وهو ما يتيح فرصا متنوعة للمقترضين؛
- ✓ تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة، إلا أنها تختص دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى باعتمادها على أموال الغير مقارنة برأس مالها الذي يعتبر مجرد ضمان حقوق المودعين فقط، ويترتب على ذلك تعرض البنوك التجارية إلى المخاطر في عملياتها.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف وظائف وأهداف البنوك التجارية.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة وفيما يلي أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية:

¹ - محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص ص 18-19.

² - حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013/2014، ص ص 17-18.

1. **قبول الودائع:** يقبل البنك نوعين من الودائع، الأولى جارية ويمكن السحب عليها في الحال ولا يتقاضى العميل عنها فوائد، والثانية غير جارية لا يمكن سحبها عند الطلب تستخدم لغرض الادخار والتوفير ويتقاضى العميل عنها فوائد¹.
2. **تقديم القروض:** تمنح القروض إلى الأفراد والمؤسسات لفترات زمنية مختلفة، ويعرف القرض بأنه: "تسليف المال للاستثمار في الإنتاج، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة"².
 - أ. **القروض وفقاً لأجل القرض:** أي حسب مدته أو أجل قضاؤها، وتتجزأ القروض التي تخصص للبنوك التجارية في منحها حسب المدة إلى:³
 - **قروض قصيرة الأجل:** هذا النوع من القروض مدته سنة واحدة ولا تتجاوز سنتين، وتكون هذه القروض موجهة عادة لتمويل الجانب الاستغلالي في المؤسسة؛
 - **قروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها بين سنتين إلى خمس سنوات وأحياناً سبع سنوات، وهي تلعب دور مهم في تمويل الاستثمارات التي تنص على كسب معدات وماكينات، أي التمويل الاستثماري الاستغلالي، وهذا النوع من القروض كان نطاقه ضيق ولكن الآن معظم البنوك تقدم هذا النوع من القروض؛
 - **قروض طويلة الأجل:** ومدته تزيد عن خمسة سنوات وأحياناً سبع سنوات، تمنحه في الغالب مؤسسات متخصصة لقاء ضمانات تكافلية وعادة تلقاء رهن عقاري.
 - ب. **قروض وفقاً لوجود الضمان:**
 - **قروض بدون ضمان:** وهذا النوع من القروض يمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك، كونه متأكد من مركزهم المالي، فالأصل أن البنك التجاري لا يقدم قروضا بدون ضمان⁴.
 - **قروض بضمانات مختلفة:** وقد تكون قروض بضمان أوراق مالية أو قروض بضمان شخصي، وتعتمد البنوك التجارية في أداء هذه الوظيفة بصفة أساسية على الودائع التي تحصل عليها من الغير، ولكن هؤلاء الأشخاص (مؤسسات حكومية، عائلات والقطاع الخارجي) تختلف حاجاتهم إلى النقود من حيث المبلغ أو المدة حسب طبيعة وحجم النشاط الذي يقومون به، ودور الوساطة المالية وتلبية رغباتهم بمنحهم قروض تتلاءم وخصائص النشاط، وهي تأخذ عموماً ثلاثة أشكال: قروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل⁵.

¹ - حسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة، 2008، ص 72.

² - شاعر القزويني، مرجع سابق، ص 106.

³ - علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 87.

⁴ - عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 40.

⁵ - فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسة التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 109.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

3. خصم الأوراق التجارية: يقدم العملاء حاملون للأوراق التجارية إلى البنك عند الحاجة للحصول على قيمتها في شكل نقود سائلة عبر عملية الخصم يتقاضى البنك عمولة عن ذلك¹.

ثانيا: الوظائف الحديثة

أما الوظائف الحديثة فهي تلك الوظائف التي ظهرت كضرورة حتمية لمسايرة التطور والتغيير الاقتصادي والتكنولوجي، ويتمثل أهمها في الآتي²:

- ✓ إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال إدارة متخصصة؛
- ✓ تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد من الإقراض في هذا المجال يجب الإلتزام به؛
- ✓ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهناك يتجاوز البنك التجاري الإقراض الآجال قصيرة إلى الإقراض الآجال متوسطة وطويلة الآجال نسبيا؛
- ✓ وظيفة التوزيع في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي، يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج من مصادر خارجة عن المشروع نفسه، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير البنوك تزاول هذا النشاط؛
- ✓ وظيفة الرقابة والإشراف حيث تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخدامها المناسبة، مع متابعة هذه الأموال للتأكد مما حققه استخدامها من أهداف محددة للمشروعات التي استخدمتها.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

تتمثل أهداف البنوك التجارية فيما يلي:

1. السيولة: سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، أما سيولة البنك التجاري فيقصد بها قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه من خلال مجابهة سحباتهم العادية والمفاجئة من مصادر مختلفة.

وهناك من يعرف السيولة في البنوك التجارية بأنها: قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل ودون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع.

¹ - وسيلة حمداوي، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قلمة، 2004، ص 23.

² - خالد أمين عبد الله، إسماعيل الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص ص 40-41.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

وبالتالي، فإن عنصر السيولة في البنك له أهمية بالغة، ذلك أن الجزء الأكبر من التزامات هذا الأخير يتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، حيث مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى بنك تجاري، كافية بأن تزرع ثقة المودعين به وتدفعهم لسحب ودائعهم بشكل مفاجئ، مما قد يعرض البنك للإفلاس¹.

2. الربحية: وهي عبارة عن معدل العائد الذي يذره أصل معين خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة².

إن البنوك التجارية تتخذ سياسة خاصة بربحيته، باعتبار أن الهدف الأساسي لهذه البنوك يتركز في الوصول إلى أقصى ربح ممكن، في حين أن البنوك التجارية التي تملكها الدولة يمكن أن تسعى لتحقيق أهداف السياسة من بينها الربح، خاصة وأن هدف تحقيق الأرباح يعتبر ضروريا للبنك التجاري للوصول إلى مايلي³:

- مواجهة المخاطر التي تعترض البنك سواء مخاطر عدم السداد أو المخاطر الناجمة عن التصفية الإجبارية عند تعرض البنك للخسائر، مما يدفع المودعين لطلب سحب ودائعهم؛

- تعتبر الأرباح مهمة من أجل زيادة احتياطات رأس المال لأجل القيام بالتوسعات في أعمال البنك التجاري؛

- الأرباح تعتبر مهمة وضرورية من أجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في رأس مال البنك عن طريق الأسهم أو السندات التي يصدرها البنك عند الحاجة للتمويل؛

- الأرباح توفر ثقة أكبر في البنك التجاري، وبالتالي زيادة التعامل معه واتساع عملياته نتيجة اتساع أرباحه.

3. الأمان: يقصد بالأمان مدى كفاية رأس المال لامتناع الخسائر الناتجة عن التوظيف أو تلك الناتجة عن الأعمال الفرعية الأخرى، وأيضا العمل على بقاء البنك واستمراره.

إن أساس عملية توظيف أموال البنك على اختلاف مصادرها، هو الثقة بأن الأموال المودعة لديه والتي يقرضها سوف يسترجعها في الآجال المتفق عليها، ولهذا فمدى ثقة البنك في المتعامل ومثانة مركزه المالي، ومدى احترامه لتعهداته وكيفية الوفاء بالدين والضمانات المقدمة هي أساس منح القروض، مع ضمان الربح وقلّة مخاطر العسر المالي أو الإفلاس⁴.

لأجل ذلك تسعى البنوك التجارية إلى تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، كما تعمل على تنويع المناطق الجغرافية التي تخدمها بغرض تنويع عملائها وأنشطتهم، وبالتالي تنويع الودائع والقروض البنكية وهو الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة تعرض البنك للمخاطر، وعموما فإن أهداف البنك قد تكون خاصة متعلقة بالبقاء والنمو وزيادة ثروة الملاك، وعامة متعلقة بالنهوض بالمجتمع

¹ - حياة نجار، مرجع سابق، ص 22.

² - عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 10.

³ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 345-346.

⁴ - حياة نجار، مرجع سابق، ص 22.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

الذي يعمل فيه وذلك عن طريق تحسين الخدمات المقدمة والمساعدة في تمويل ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

¹ - حياة نجار، مرجع سابق، ص ص 22 - 23.

المبحث الثاني: عموميات حول السيولة البنكية

لاشك أن السيولة تعد من أهم المشاكل التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري أن يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية، مما يستتج بالضرورة قيام بنك تجاري باستخدام قدر معقول من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة، مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة للنقود.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة البنكية

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية وهي تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة، فالسيولة إذا لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد وإنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة.

الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية

تعددت تعاريف السيولة النقدية نذكر منها:

- تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة¹.
- يقصد بالسيولة النقدية قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع².
- السيولة النقدية هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية دون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير³.
- هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه، أو من خلال تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها⁴.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 230.

² - لانا نبيل زاهر، اثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 06، 2014، ص 400.

³ - سيد الهواري، إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 1981، ص 100.

⁴ - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 295.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

➤ أما في المفهوم الاقتصادي الشامل فان السيولة تعني عرض النقد (M2) المكون من النقد، وودائع تحت الطلب (M1)، بالإضافة إلى الودائع المربوطة. وطبقا لهذا التعريف تخرج الودائع الأجنبية لغير المقيمين من مفهوم السيولة الشامل¹.

ويمكن تعريف السيولة أيضا انطلاقا من مفهومين²:

1. **المفهوم الكمي:** الذي ينظر للسيولة من خلال كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، واستنادا إلى هذا المفهوم تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف ويؤخذ على هذا المفهوم ضيقه، لاعتماده في تقييم السيولة على كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، كما يؤخذ عليه إخفاقه في اعتبار السيولة الممكن الحصول عليها من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لقروضهم وفوائدها؛
2. **مفهوم التدفق:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء للالتزامات تجاه المصرف سواء على شكل فوائد كان هذه التسديد أو أقساط.

مما سبق يمكن القول أن السيولة البنكية هي قدرة البنك على التسديد نقدا لجميع التزاماته، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعى توفر نقد سائل لديه، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة دون أي خسارة.

أبعاد السيولة النقدية: للسيولة البنكية ثلاثة أبعاد تتمثل في³:

- **الوقت:** وهو السرعة التي ممكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد؛
- **المخاطرة:** هي احتمالية هبوط قيمة الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال؛
- **التكلفة:** هي التضحيات المالية و التضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

الفرع الثاني: أهمية السيولة البنكية

تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها وحيث أن مثل هذه

¹ - شيماء بونس كاظم، مرجع سابق، ص 54.

² - نفس المرجع، ص 55.

³ - فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد

والإدارة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 178.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى مايلي¹:

- تدعيم ثقة مقترضيه عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها حسب السير الطبيعي للأموار؛
 - مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها فورا؛
 - الاستفادة من فرص الاستثمارات ذات الربحية العالية، وخاصة في الأوقات التي يصعب فيها الحصول على القروض؛
- كما يمكن إضافة أهمية أخرى للسيولة البنكية تتمثل في:

- تمثل السيولة احد الأهداف الاستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء المنشأة واستمراريتها و نموها؛
- تمثل السيولة أهمية لإكساب المنشأة سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معها (العملاء، الموردين، الجهات الحكومية، العاملين، المستثمرين، الملاك....الخ)، وكذلك الحفاظ على هذه السمعة و تتميتها حيث أن عدم سداد التزامات المنشأة في مواعيدها يؤدي إلى وقوعها في سمعة سيئة وقد يعرقل حصولها على ائتمان تجاري من الموردين أو حصولها على قروض من البنوك أو يؤدي إلى فشل عمليات زيادة رأس مالها من خلال طرح أسهم إضافية أو فشل عملية إصدار سنداتها و غير ذلك من الأمور غير المرغوبة ؛

- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها؛
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية، وإلى عدم الوقوع في ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة و بالتبعية المخاطر المالية ؛
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ربحية المنشأة وقدرتها على البقاء والنمو؛
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة المنشأة.

كما أن استعداد البنوك لمواجهة متطلبات السيولة يعطيها الايجابيات الآتية²:

- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته؛
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد لهم بإمكانية الاستجابة لمتطلباتهم؛
- تعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمحليين والمودعين والإدارة؛
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات؛
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال؛

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، مصر، 2013/2012، ص 13-14.

² عقل مفلح، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 159.

➤ تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي وسليبات ذلك.

المطلب الثاني: أنواع السيولة البنكية ومكوناتها

الفرع الأول: أنواع السيولة البنكية

تنقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع تتمثل أساسا في السيولة القانونية، السيولة الإضافية، والسيولة الاحتياطية¹:

أولاً: السيولة القانونية:

تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، و في هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية و إلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر؛ وتتكون هذه النسبة من مقادير الأموال التي يحجبها البنك التجاري عن الإقراض وتتضمن هذه الأموال مايلي:

1. احتياطي نقدي: وهو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع و الأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج و أية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو إعمادات، ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي؛
2. أصول سائلة: وهي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك والتزاماته وتشمل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب والمبالغ التي تكون تحت التحصيل من كوبونات، الأسهم، وفوائد السندات، والشيكات و الحوالات والأوراق المالية و العملات الأجنبية و أية أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة؛

ثانياً: السيولة الإضافية:

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائداً عالياً وتبلغ نسبة السيولة الإضافية عند البنوك ما يقرب من 30% في المتوسط؛

ثالثاً: السيولة الاحتياطية:

وهي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي، حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن أصولها كالكمبيالات الجيدة المخصصة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة، وفي العادة تلجأ البنوك التجارية إلى

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول للزراعة وهذا التمويل يقتضي توفر السيولة في وقت معين، وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت؛ كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقعة، لذلك فإن البنوك تحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم.

الفرع الثاني: مكونات السيولة البنكية

يمكن تقسيم مكونات السيولة إلى جزئين رئيسيين هما:

- السيولة الحاضرة.
- السيولة الشبه النقدية.

أولاً: السيولة الحاضرة:

وهي عبارة عن النقود الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل مايلي¹:

1. **النقود بالعملة المحلية والعملات الأجنبية:** وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية.
2. **الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي:** حيث يلتزم البنك وفقاً لقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، حيث يمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان، بالإضافة إلى أن البنك يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها حيث يمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي.
3. **شيكات تحت التحصيل:** وهي عبارة عن شيكات مقدمة من عملائها لتحويلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء للبنك، حيث تحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة، وبذلك لا يؤخذ في الحساب الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر، حيث تعتبر الشيكات التي يمكن تحويلها عن طريق غرفة المقاصة، حيث كلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء من نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد في مدينة أخرى.

ثانياً: السيولة شبه النقدية²:

¹ - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 94.

² - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 94.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

حيث تتكون هذه السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها، أي بيعها أو رهنها مثل: أذون الخزانة، والكمبيالات المخصومة، وكذا الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، ويسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر اجل الاستحقاق، وكذا إمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن، حيث انه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها.

كما أن لهذا النوع من مكونات السيولة عدة خصائص منها¹:

- تستحق في مدة تقل عن سنة، ويستحق معظمها في مدة تقل عن ثلاثة أشهر؛
- تتمتع بدرجة عالية من الضمان؛
- معدلاتها ثابتة نسبيا، فالتذبذب في معدلاتها قليل؛
- تتمتع بدرجة عالية من السيولة؛
- مخاطر قليلة عن المستثمر؛
- تدر عائدا قليلا لأدوات الاستثمار الأخرى بسبب سيولتها العالية.

المطلب الثالث: نسب السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: نسب السيولة البنكية

تعتمد البنوك على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، والسيولة تمثل سيفا ذا حدين فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب سوف يؤثر سلبيا في رحية البنك، ومن جهة أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالالتزامات خاصة اتجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي:

أولاً: نسبة الرصيد النقدي²:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

¹ - صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 380.

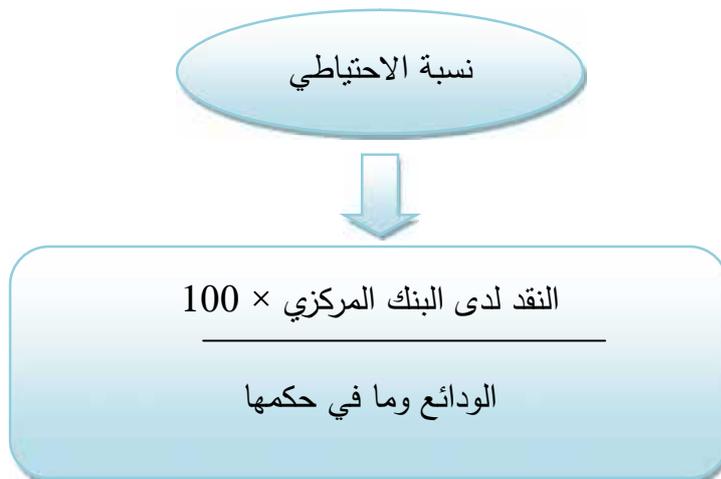
² - ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، مذكرة ماستر: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2013/2014، ص 36.



ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه إلى انه كلما ا زدت نسبة الرصيد النقدي ا زدت مقدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة؛

ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني¹:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، و يتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة و ينبغي على البنوك التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادية والنقدية لأنها تمثل إحدى أدوات المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فانه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس فانه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلا فانه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني وهكذا؛ ويمكن حساب هذه النسبة رياضيا من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع و ما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:



¹ - غديوي يمينة، دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة 2011-2018، وكالة جامعة بولاية الوادي، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2019/2018، ص 28.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

توضح المعادلة أعلاه انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد التزاماته المالية؛

ثالثا: نسبة السيولة القانونية¹:

تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك، كذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقديم كفاية السيولة ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{لاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية} \times 100}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

رابعا: نسبة التوظيف²:

تستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها كما في المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف} \times 100}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

¹ - ناجية عاشور، مرجع سابق، ص 38.

² - ناجية عاشور، مرجع سابق، ص 39.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة لذلك ينبغي على البنك اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين؛

خامسا: نسبة القروض السائلة والشبه السائلة إلى الودائع¹:

وتحسب من خلال المعادلة التالية:



هذه النسبة أكثر فعالية من نسبة التوظيف لأنها تأخذ في الحسبان المتحصلات من القروض القائمة وطبيعة القروض، وتقتصر على القروض السائلة وشبه السائلة فقط ولذا تعتبر أكثر تحفظا من نسبة التوظيف؛

سادسا: نسبة السيولة العامة²:

يمكن حسابها انطلاقا من المعادلة التالية:



¹ - غديوي يمينة، مرجع سابق، ص 31.

² - نفس المرجع، ص ص 31-32.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

تتمثل الأصول غير النقدية شديدة السيولة في تلك العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة أو الحصول بضمائها على نقد من البنك المركزي مثل الذهب، الشيكات والحوالات، الأوراق المالية واذونات الخزنة و أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ثلاثة شهور، المستحق على البنوك... الخ؛

- ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنها جميعا لها مقام واحد وهو الودائع وما في حكمها، وأن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في السيولة

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن تقسيمها إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية.

أولاً: العوامل الخارجية:

في مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت وتكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى وهي¹:

- شروط الدفع القانونية؛
- القواعد الناظمة للعقود؛
- تحديد أسعار الصرف والفائدة؛
- استخدامات الربح؛

ومن هنا فان مهمة إدارة البنك أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وان تهتم بتأثير هذه العوامل.

ثانياً: العوامل الداخلية:

إن سيولة البنك التجاري ليست ثابتة بل في متغير مستمر ومن أهم العوامل المؤثرة فيها مايلي:

1. **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً أي قلب الودائع إلى نقود قانونية (ورقية و معدنية) لانجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فان عمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة البنك التجاري².
2. **رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:** تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي، نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من

¹ - احمد عبد الفتاح، قرارات لجنة بازل وإدارة الأموال في البنوك، مجلة المصارف العربية، العدد 16، مصر، 1944، ص 47.

² - غديوي يمينة، مرجع سابق، ص 35.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية

أرصده النقدية، وتجب الملاحظة هنا أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية¹.

3. علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية: يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة على التأثير في السيولة البنكية، من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي على سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لان ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك ويوسع سيولتها، مما يسمح في التحليل الأخير قدرتها الافتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة².

4. رصيد رأس المال الممتك: يؤثر رصيد رأس المال الممتك في سيولة البنك، حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتك زادت السيولة ، وبالعكس أي كلما قل رصيد رأس المال الممتك قلت سيولة البنك، ومن تم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته التجارية، ففي مجال ملائمة رأس المال قامت سلطة النقد بمراجعة متطلبات رأس المال بهدف تدعيم المراكز المالية للبنوك، فرفعت هذه النسبة إلى 14%، كما حددت قاعدة رأس المال بمبلغ 20 مليون دولار للبنوك التي تقل ودائع العملاء لديها عن 30 مليون ، و 50 مليون للبنوك التي يزيد متوسط حجم ودائع العملاء لديها عن 30 مليون دولار³.

¹ - كردود رزيقة، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية للبنوك المركزية - دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، قسم علوم

التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، 2016/2015، ص 40.

² - حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 33.

³ - كردود رزيقة، مرجع سابق، ص 41.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تعرفنا على أهم المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والسيولة البنكية، واتضح لنا أن نشاط البنك الأساسي يركز على قبول الودائع ومنح الائتمان، ومن هذا يبدو أن للسيولة أهمية خاصة في المصارف التجارية وهذه الأهمية ناتجة عن طبيعة عملها أين تكون مستعدة لمجابهة سحبيات الودائع وتلبية طلبات القروض، مما يساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية والمودعين.

فالبنوك دوما تسعى لتحقيق أسمى غاياتها وأهدافها، إذ تسعى بالدرجة الأولى لتوفير السيولة اللازمة من مختلف مصادرها لمزاولة نشاطها وبكل أريحية بما يضمن لها تحقيق العوائد المرضية، فهدف البنوك ليس توفير السيولة بكميات كبيرة فقط، بل تستهدف تقدير احتياجاتها من السيولة وتوفيرها وإدارتها بالطريقة التي تسمح لها بضمان عدم تكديس وتجميد السيولة بالموازاة مع عدم استثمارها دفعة واحدة مما يضعها في مأزق حقيقي.



الفصل الثالث

السياسة النقدية
وأثرها على سيولة
البنوك التجارية

تمهيد

بعد التطرق إلى الجانب النظري لهذه الدراسة من خلال الفصلين السابقين، جاء هذا الفصل التطبيقي لتتطرق فيه لدراسة حالة الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2000-2019)، محاولة منا لإسقاط الجوانب النظرية ومعرفة مدى تأثير السياسة النقدية على السيولة في البنوك التجارية.

وبهدف التعرف على مدى تأثير السياسة النقدية على السيولة في البنوك التجارية قسمت هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص لدراسة تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثاني تطرقت من خلاله إلى أهداف السياسة النقدية في الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير فتطرقت إلى أدوات السياسة النقدية وتطور حجم السيولة البنكية خلال الفترة محل الدراسة.

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر وتطور حجم السيولة البنكية

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على سيولة البنوك التجارية من خلال ثلاثة مطالب، سيتم التطرق إلى مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2019)، بالإضافة إلى تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال فترة الدراسة، كما سيتم التطرق إلى أهداف السياسة النقدية والأدوات المستعملة من طرف بنك الجزائر للتأثير على سيولة البنوك التجارية.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

تتهت الجزائر على غرار الدول الأخرى إلى أهمية اعتماد سياسة نقدية تستند إلى قوانين واطر منظمة تصدر عن البنك المركزي، وبناء نظام مالي ومصرفي سليم يضمن استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث مرت السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني بعدة تحولات وتغيرات من خلال أوامر وأنظمة وقوانين، تنظم وتحكم سيرورة تنفيذ السياسة النقدية.

أولاً: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق صدر قانون النقد والقرض في 1990 وهذا لإبراز دور النقد والسياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد، ومن أهم المبادئ التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10:¹

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛
- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية للدولة؛
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة؛
- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصاد تحت إشراف الجزائر.

ودخل الاقتصاد الجزائري مرحلة تطويرية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، مما جعلته يعيش في بحبوحة مالية، بحيث تبنت السلطات النقدية خلال هذه الفترة إصلاحات، كان لها واقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية والتي نلخصها كما يلي:²

¹ طاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 196.

² احمد لمياء، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2018/2019، ص 34.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

✓ الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ادخل هذا الأمر بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10، حيث مس هذا القانون الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة.

✓ الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003 جاء بعد ما تيقنت السلطات الجزائرية من الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي خاصة بعد فضيحتي بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري.

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر برنامج تنموي والذي يتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو عبارة عن برامج متوسطة الأجل امتد إلى أربع سنوات (2001-2004) بحيث يهدف هذا البرنامج لتحقيق الاستقرار الوطني من خلال توفير مناصب الشغل والتحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمارات.

ثانيا: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

تعتبر الفترة (2005-2009) مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، من خلال انتهاء الدولة سياسة مالية توسعية وذلك عبر برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث تجلى فحواه مواصلة ما تم البدء فيه من تخطيط، كما سجلت هذه المرحلة عودة الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة وانعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع البطالة وارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا. كما شهدت هذه الفترة تطورات للسياسة النقدية من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها واهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

ثالثا: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

تميزت الفترة (2010-2014) بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، ومن خلال هذه الفترة جاءت تعديلات مست قانون النقد والقرض 90-10 ومن بين التعديلات التي نص عليها القانون ما يلي:

✓ الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملياتي لها المؤرخ في 26 أوت 2010¹، وتضمن ما يلي²:

- إعفاء بنك الجزائر بخصوص العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكون طبيعتها؛

¹ - احمد لمياء، مرجع سابق، ص 39

² - موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (2000-2013)، مجلة معارف، العدد 19،

2015، ص ص 95-96.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

- تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقروض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي؛
- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.

وفي هذه المرحلة تم تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، الذي جاء في ظل إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في إطار استكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية، ارتفاع معدلات النمو، إنشاء مناصب شغل جديدة لخريجي الجامعات، انخفاض معدل التضخم وحدوث استقرار نقدي¹.

رابعا: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

عرفت الفترة 2015-2017 نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية حيث أدى الانخفاض في فائض السيولة خلال هذه الفترة إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية. كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، تم اتجهت نحو استعمال أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي².

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2019)

- تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من المتاحات النقدية المعبر عنها بالمجمع النقدي M1 وأشباه النقود التي تتم إدارتها من طرف النظام البنكي والخزينة العمومية والتي تتكون من³:
- **النقود الورقية:** تعتبر احد أهم المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر، وتتمثل في تداول النقود الورقية من البنوك وقطع نقدية؛
 - **النقود الكتابية:** يتم تداولها عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر، وتشمل الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة؛
 - **أشباه النقود:** تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض. وللوقوف على تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة سيتم عرض مكوناتها من خلال الجدول التالي:

¹ - احمد لمياء، مرجع سابق، ص 40.

² - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص 129.

³ - إيمان إسعد، فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2009-2013، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016/2017، ص 77.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

الجدول (01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

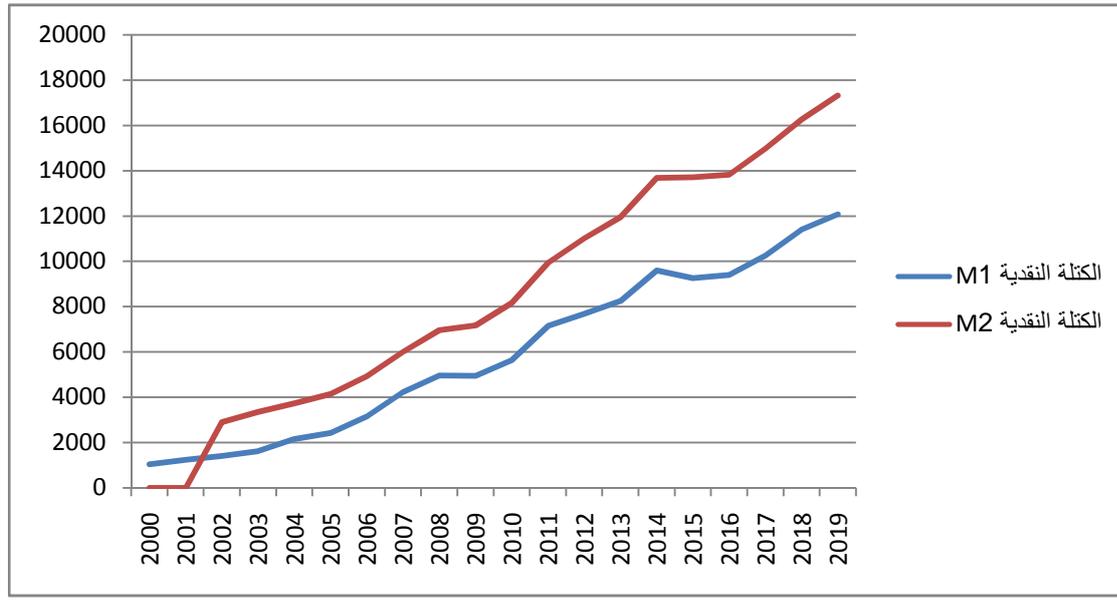
السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M1	معدل النمو %	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %
2000	484.5	563.7	1048.2	15.8	974.3	2022.5	13.0
2001	577.2	661.3	1238.5	18.2	10235.0	1473.5	22.3
2002	664.7	751.6	1416.3	14.4	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	849.0	1630.4	15.1	1724.0	3354.4	15.6
2004	874.3	1286.2	2160.5	32.5	1577.54	3738.0	11.4
2005	921.0	1501.7	2422.7	12.1	1724.2	4146.9	10.9
2006	1081.4	2086.2	3167.6	30.8	1776.1	4933.7	18.70
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.7	1761.0	5994.9	21.5
2008	1540.0	3424.9	4964.9	17.3	1991.0	6955.9	16.0
2009	1829.4	3114.8	4944.2	-0.4	2228.9	7173.1	3.1
2010	2098.6	3539.9	5638.5	14.0	2524.3	8162.8	13.8
2011	2571.5	4570.2	7141.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9
2012	2952.3	4729.2	7681.5	7.6	3333.6	11015.1	10.9
2013	3204.0	5045.8	8249.8	7.4	3691.7	11941.5	8.4
2014	3658.9	5944.1	9603.0	16.4	4083.7	13686.7	14.6
2015	4108.1	5153.1	9261.2	-3.6	4443.3	13704.5	0.1
2016	4497.0	4910	9407.0	1.6	4409.3	13816.3	0.8
2017	4716.9	5549.2	10266.1	9.1	4708.5	14974.6	8.4
2018	4926.8	6477.3	11404.1		5232.6	16636.7	11.09
2019	5138.0	-39300.6	12079.4		5235.1	17314.5	

المصدر: من إعداد الطالبية بالاعتماد على:

- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 24، 35، 39، 46، ص 17.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2010، 2013، 2015، 2016، 2017.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

الشكل (02): التمثيل البياني لتطور الكتلة النقدية (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال الجدول (01) يتضح استمرار ارتفاع الكتلة النقدية M2، حيث بلغت قيمة 5994.9 مليار دينار سنة 2007 بمعدل نمو 21.5% كما يبين ارتفاع قيمة الكتلة النقدية M1 حيث قدر ب 4233.6 مليار دينار بمعدل نمو 33.7% وهو يعتبر اكبر معدل نمو بالنسبة للكتلة النقدية M1 خلال فترة الدراسة (2019-2000)، كما يفسر ارتفاع الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2007) باستمرار السياسة النقدية التوسعية لتجسيد المشاريع المسطرة، على سبيل المثال مشروع تنمية الجنوب.

بعد تسجيل معدل النمو النقدي لمستوى منخفض تاريخيا في 2009 (3.1%) تحت اثر الصدمة الخارجية الهامة والتي تميزت بتدهور أسعار البترول على اثر الأزمة العالمية وما انجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف، أما سنة 2010 نلاحظ العودة إلى التوسع النقدي بوتيرة 13.8% بمفهوم الكتلة النقدية M2، أي بارتفاع اقل حدة من الوتيرات التي عرفها النمو النقدي لسنوات 2006 و 2008. بالخصوص، مثل معدل النمو النقدي الذي بلغ (21.5%) في 2007 "ذروة" العشرية، علما أن معدل التوسع في هذا المجال كان جد مرتفعا (22.3%) في 2001 منذ بداية هذه العشرية وهذا في تناغم مع بداية دورة توسع الأرصدة بعنوان نفقات ميزانية التجهيز¹.

ساهم التأثير المزدوج للتعقيم من طرف الخزينة العمومية وامتصاص فائض السيولة من طرف بنك الجزائر في إرساء أكثر للاستقرار النقدي والمالي في 2010، حتى ولو زادت الكتلة النقدية M2 ب 13.8 في

¹ - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، طبع في جويلية 2011، ص 165.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

2010، خصوصا في السداسي الثاني (7.7%) مقابل 3.1% في 2009، (4.3% في السداسي الثاني) و 16 في 2008¹.

عرفت سنتي 2011 و2012 نمو حجم العرض النقدي، والسبب يعود في ذلك إلى تحسن وارتفاع حجم الودائع لدى البنوك، حيث ساهم في تراجع معدل نمو الكتلة النقدية إذ بلغ 10.9% في 2012 وذلك راجع إلى تأثير الأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر مصدر أساسي في الإصدار النقدي.

وبعدها نلاحظ ارتفاع في الكتلة النقدية M2 سنة 2013 إلى 11941.5 في حين أن معدل نمو M2 انخفض إلى 8.4% ليرتفع بعدها إلى 14.6% مقابل ارتفاع الكتلة النقدية M2 أيضا إلى 13686.7 سنة 2014.

في حين عرفت سنتي 2015-2016 استقرار في الكتلة النقدية M2 حيث بلغت 13704.5 و13816.3 على التوالي إلا أن معدل نموها كان ضعيف حيث قدر بـ0.1% سنة 2015 وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد في مداخل قطاع المحروقات كما قدر بـ0.8 سنة 2016، ويبرز هذا الانخفاض في مداخل القطاعات خارج المحروقات 3.2% لتعود أدرجها سنة 2017 و 2018 إلى 8.4% و 11.09% على التوالي، مقابل كتلة نقدية قدرت بـ14974.6 سنة 2017.

خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 ارتفعت الكتلة النقدية M2 بـ8.6%، منتقلة من 14974.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، إلى 16256 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2018، و 17314.5 مليار دينار سنة 2019.

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية، القروض الموجهة للاقتصاد، والقروض للخزينة.

- **صافي الأصول الخارجية:** تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول، لذلك نلاحظ انه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس؛
- **القروض المقدمة للاقتصاد:** هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين من القروض:

¹ - بنك الجزائر 2010، مرجع سابق، ص 166.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم.
- القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب؛

➤ **القروض المقدمة للخرينة:** تتمثل في التسيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخرينة العامة، الاكتتاب في سندات الخرينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخرينة والتي منها الحسابات البريدية¹. ويمكن عرض تطور مقابلات الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

الجدول (02): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	صافي الأصول الخارجية
2000	677.5	993.7	775.9
2001	569.7	1078.4	1310.8
2002	576.6	1266.8	1755.7
2003	423.4	1386.2	2342.6
2004	- 20.6	1535.0	3119.2
2005	- 933.2	1 779,8	4179.7
2006	- 1304.1	1905.4	5515.0
2007	- 2193.1	2205.2	7415.5
2008	- 3627.3	2615.5	10246.9
2009	- 34889.9	3086.5	10885.7
2010	- 3392.9	3268.1	11996.5
2011	- 3406.6	3726.5	13922.4
2012	- 3334.0	4287.6	14940.0
2013	-3235.4	5156.3	15225.2
2014	-1 992,3	6 504,6	15 734,5
2015	567,5	7 277,2	15 375,4
2016	2 682,2	7 909,9	12 596,1
2017	4691.9	8880.0	11227.4
2018	6325.7	9976.3	9485.6
2019	7449.8	10300.8	8891.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

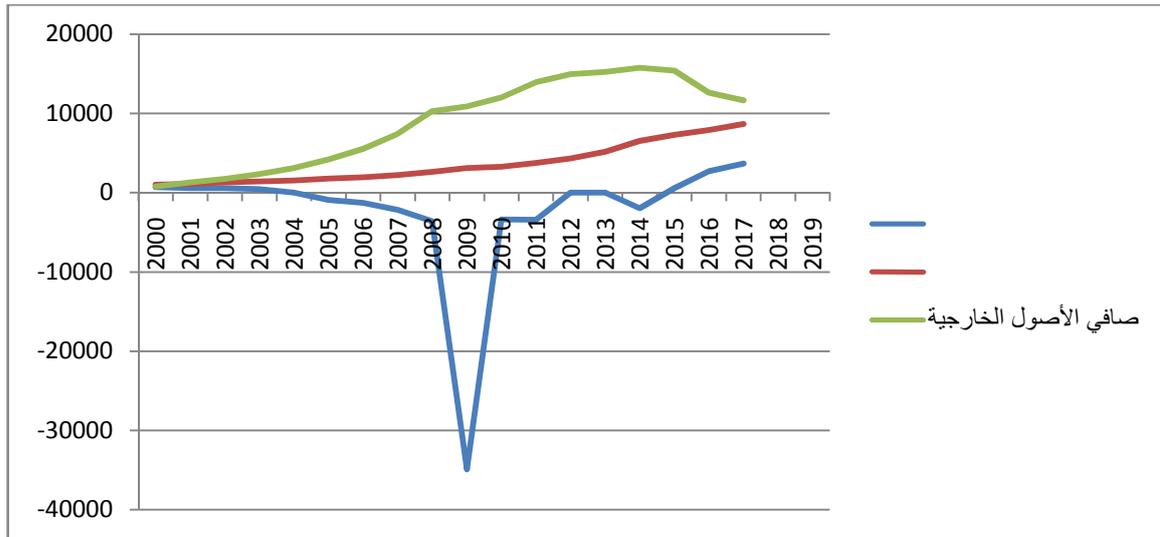
- التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2008، 2013، 2016، 2017.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 46.

¹ - علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، جامعة سوق أهراس، ديسمبر 2014، ص ص 31-32.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

الشكل (03): التمثيل البياني لتطور مقابلات الكتلة النقدية (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

- من خلال الجدول (02) نلاحظ أن صافي الأصول الخارجية عرفت زيادة مستمرة كل سنة حيث بلغت سنة 2000 ما يعادل 775.9 مليار دينار، استمرت الأصول الخارجية في الارتفاع حيث بلغت سنة 2003 ما يعادل 2342.6، ثم إلى 5994.9 سنة 2007. عرفت صافي الأصول الخارجية الذي سجل قائمه 15225.2 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 14940.0 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2012، عرفت انخفاضا كبيرا سنة 2013 (1.91%) مقارنة بالسنة السابقة (7.31%)، وذلك ارتباطا بتطور الوضعية الخارجية، حتى وان كان له دورا ضعيفا في مسار الإنشاء النقدي في سنة 2013، احتل هذا المجمع مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية¹. لتصل إلى 15734,5 سنة 2014. عرف صافي الأصول الخارجية (احتياطات الصرف المعبر عنها بالدينار)، تقلصا بنسبة 2.28% في 2015²، لتشهد بعدها تقلصا قويا بنسبة 18.2% سنة 2016³، حيث بلغت قيمتها 15375,4 مليار دينار و12596,1 مليار دينار على التوالي، ثم بلغت في سنة 2017 ما يعادل 11636.7 مليار دينار.
- أما بالعودة إلى القروض المقدمة للاقتصاد، باعتبارها المقابل الثاني للكتلة النقدية، سجلت نمو قويا حيث انتقلت من 993.7 مليار دينار سنة 2000 إلى 1078.4 مليار دينار سنة 2001، وانطلاقا من سنة 2002 التي ازداد فيها حجم السيولة النقدية لدى البنوك عرفت القروض المقدمة للاقتصاد توسعا كبيرا إذ بلغت 1266.8 مليار دينار وذلك بمعدل نمو قدره 17.47%، واصلت القروض المقدمة للاقتصاد سيرورتها نحو الارتفاع لتبلغ نمو قويا قدر ب 17.84% في 2008 مقابل 9.26% في

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص 154.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 134.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 131.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

السداسي الثاني من سنة 2007، يعتبر نمو القروض للاقتصاد المحقق في السداسي الثاني من سنة 2008 قريبا جدا من معدل الارتفاع في كامل سنة 2006 (12.16%). سجلت سنة 2007 ارتفاعا في القروض بنسبة 15.22%، حاملة بذلك انتعاش القروض للاقتصاد، بلغت القروض الموجهة للاقتصاد 5156.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر (2013) و4742.67 مليار دينار في نهاية جوان (2013) مقابل 4287.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012 و3726.5 مليار دينار في نهاية ديسمبر (2011)¹، ظلت القروض الموجهة للاقتصاد في الارتفاع إلى أن بلغت 7909,9 مليار دينار سنة 2016 و8664.5 مليار دينار سنة 2017، ومنه نلاحظ أن القروض الموجهة للاقتصاد في تزايد مستمر.

• نلاحظ أنه بالنسبة للقروض الموجهة للدولة هناك ارتفاع خلال السنوات 2000-2003 حيث بلغت قيمة القروض 677.5 مليار دينار و569.7 مليار دينار، و576.6 مليار دينار على التوالي، الأمر الذي يؤكد اعتماد الخزينة في هذه الفترة على القروض بهدف الإصدار النقدي، خاصة وأنه في هذه الفترة عرفت الجزائر توسعا في برنامج الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي استدعى زيادة الإصدار النقدي، إلا أنه في سنة 2003 نلاحظ انخفاض في قيمة هذه القروض حيث بلغت قيمتها 423.4 مليار دينار، أي أنها انخفضت بمعدل 26.83%، يرجع هذا الانخفاض إلى التحسن في الادخار المالي لدى الخزينة ومدفوعاتهما.

إلا أنه انطلاقا من سنة 2004 وإلى غاية 2014 نجد أن القروض المقدمة للدولة أصبحت ذات إشارة سالبة حيث قدرت سنة 2004 بـ 20.6- إلى أن وصلت 1 992,3- مليار دينار سنة 2014، الأمر الذي بين التراجع في تحويل القروض الموجهة للدولة إلى مستحقات صافية (حقوق) لدى النظام المصرفي، حيث أنه سنة 2004 أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا لدى النظام المصرفي (بنك الجزائر والبنوك التجارية) ونتيجة لذلك لا تساهم القروض الصافية للخزينة العمومية في النظام المصرفي للدولة في خلق النقود منذ سنة 2004 وإلى غاية سنة 2014².

إن هذا التراجع المستمر يعبر عن تحول هذه القروض إلى حقوق تحت تأثير النقل التدريجي لمديونية الخزينة، فجزء منها كان بشكل تسديد مسبق، فضلا عن تراكم الادخار المالي من طرفها في ظل وجود الموارد المتزايدة لصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشئ في سنة 2001، وهذا الدين الصافي للخزينة العمومية اتجه مجموع النظام المصرفي الذي وصل أقصاه سنة 2008 بـ 3627.3 مليار دينار جزائري³.

¹ - بنك الجزائر 2013، مرجع سابق، ص 157.

² - بشيشي وليد، أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014)، دراسة قياسية باستخدام نموذج "Engle-Granger TWO Step method"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 11، المجلد 06، جامعة 08 ماي قالمه، الجزائر، 2016، ص 170.

³ - بشيشي وليد، مرجع سابق، ص 170.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

خلال الفترة (2015-2017) نلاحظ عودة القروض للدولة لتشكل جزءا من مقابلات الكتلة النقدية M2، حيث بلغت 567.5 مليار دج سنة 2015 لتنتقل إلى 2682.2 مليار دج سنة 2016 و 3669.7 مليار دينار سنة 2017، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع الأرصدة الخارجية كنتيجة لانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014، وتراجع الموارد المالية لصندوق ضبط الإيرادات، واستمرار الدولة في تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية التي تم الانطلاق فيها قبل ظهور بوادر أزمة انخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى تمويل بعض السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب العمل.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

عرف قانون النقد والقروض والتعديلات اللاحقة عليه الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، وحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية، حيث أشارت المادة 55 من قانون النقد والقروض إلى هدف السياسة النقدية: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد و القرض و الصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد " (المادة 55 القانون رقم 10/90 الصادر في 14 ابريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 92)، وعليه تعددت الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف النمو المنتظم للاقتصاد الوطني إلى جانب التشغيل الكامل، وهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

المطلب الأول: تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقروض 90-10 والذي تضمنه أيضا الأمر 03-11 والمؤرخ في 26 أوت 2003، والجدول التالي يوضح أهم تطورات معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

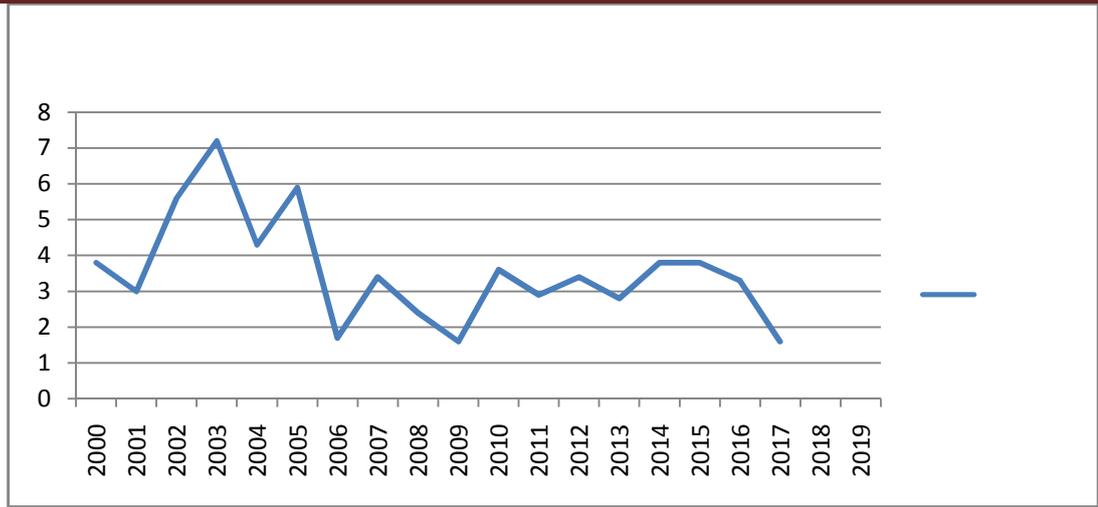
الجدول (03): تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2019) (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو	3.4	2.4	1.6	3.61	2.9	3.4	2.8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
معدل النمو	3.8	3.8	3.3	1.6			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2008، 2010، 2013، 2015، 2016، 2017.

الشكل (04): التمثيل البياني لتطور معدل الناتج المحلي الإجمالي (2000-2019)

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معدل النمو الاقتصادي سجل نمو منتظما للاقتصاد، حيث ارتفع من 3 % سنة 2001، ليسجل مستويات قياسية سنة 2003 قدرت ب 7.2 % سنة، وتعتبر أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة الدراسة، وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نمو قدره 17 % سنة 2003، وكذا قطاع المحروقات الذي كان المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي حيث مثل نسبة 37.4 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004 مقابل 9.4 %، 3.6 % بقطاع الفلاحة والصناعة على الترتيب، وفي سنة 2004 بدء معدل النمو في الانخفاض حيث بلغ 4.3 %، واستمر في الانخفاض ليصل 1.7 % سنة 2006 وهذا راجع لانخفاض نمو القطاعات خارج المحروقات حيث سجلت نسبة نمو 48.7 % لسنة 2006 مقابل 59 % سنة 2002، هذا الانخفاض دفع السلطات العامة في الجزائر إلى تطبيق دعم الإنعاش أملا منها في رفع وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا التوجه نحو تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا وفق السياسة الاقتصادية العامة. ليشهد معدل النمو منذ سنة 2007 إلى غاية 2017 العديد من التقلبات أهمها الارتفاع من 1.7 % سنة 2006 إلى 2.4 % سنة 2008 مقابل 3.4 في السنة المنصرمة، ليستمر هذا الوضع نوعا ما إلى غاية 2009 حيث انخفض المعدل إلى حدود 1.6 % كحد ادني له. استمر هذا المعدل في الارتفاع والانخفاض حيث بلغ سنة 2016 نسبة 3.3 %، في تراجع طفيف مقارنة بسنة 2015 (3.7%)¹. خلال سنة 2017 تباطأ معدل النمو بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات منذ منتصف سنة 2013، ولم يكن نموه من حيث الحجم إلا ب 1.6 % مقابل 3.3 % في 2016². وهو ما يؤكد على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد نموه الاقتصادي على نمو ناتج قطاع المحروقات.

¹ - بنك الجزائر 2016، مرجع سابق، ص 23.

² - بنك الجزائر 2017، مرجع سابق، ص 14.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

المطلب الثاني: هدف التشغيل واستقرار المستوى العام للأسعار

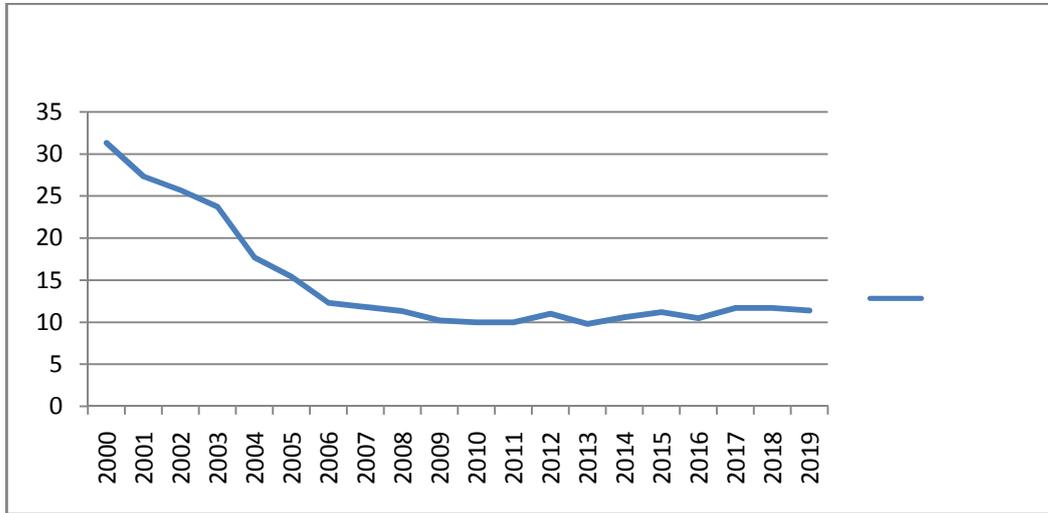
أولاً: هدف التشغيل: يمثل التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض، هذا الارتباط يقود إلى القول بان عدم تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع الاقتصاد الجزائري، وما يهمنا هو تطور معدلات البطالة بعد تفعيل دور السلطات النقدية من خلال قانون النقد والقرض في مجال السياسة النقدية¹. وهي الفترة التي يبينها الجدول التالي:

الجدول (04): تطور معدل البطالة في الجزائر (2000-2019) (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة	31.1	27.3	25.7	23.7	17.7	15.4	12.3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	11.8	11.33	10.2	10	10	11	9.8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
معدل البطالة	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2008، 2010، 2013، 2015، 2016، 2017.

الشكل (05): التمثيل البياني لتطور معدل البطالة في الجزائر (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

من خلال الجدول (04) يتضح انه ابتداء من سنة 2001 عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوسا، حيث بلغت ما يقارب 27.3% بعد ما كانت تقدر ب 31.1% سنة 2000، وتعتبر أعلى مستوى بلغته معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، ويعد هذا الارتفاع منطقيا، وذلك يرجع إلى عدم وجود استثمارات جديدة هامة من

¹ - إيمان إسعد، مرجع سابق، ص 65.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

جانب المؤسسات العامة والخاصة، إلى جانب تسريحات العمال على اثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات المفلسة، إضافة إلى السياسة الانكماشية المطبقة من طرف السلطات النقدية إلى غاية سنة 2000، ثم انخفضت بعد ذلك معدلات البطالة سنة تلو الأخرى لتصل سنة 2009 إلى 10.2% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى مكافحة البطالة والمتمثلة في أربعة مشاريع:

- التشغيل المأجور لمبادرة محلية؛
- الأشغال ذات المنفعة وذات الكثافة العالية من اليد العاملة؛
- عقود التشغيل المسبق؛
- برنامج المساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى.

استقرت معدلات البطالة عند مستوى 10% خلال الفترة (2010- 2014) وذلك لإطلاق الحكومة لبرنامج ثالث لا يقل أهمية عن البرنامجين السابقين وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو، أما السياسة النقدية خلال هذه الفترة لم يكن لها دور فعال في تخفيض معدلات البطالة بسبب توجهاته الانكماشية حيث كانت تهدف إلى امتصاص فائض السيولة عن طريق أدواتها غير المباشرة، أما الفترة الممتدة من سنة 2015-2017 عرفت ارتفاع في معدل البطالة من 11.2% إلى 11.7% مقارنة بالسنوات الأخرى، ويرجع هذا الارتفاع إلى الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة المتمثلة في تجميد التوظيف مؤقتا باستثناء بعض القطاعات الحساسة، وهذا نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات، واستقر سنة 2018 على نفس المستوى، ونلاحظ خلال 2019 انخفاض طفيف حيث بلغ نسبة 11.4%.

ثانيا: استقرار المستوى العام للأسعار: يعتبر هدف استقرار الأسعار احد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وان التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فعالية اكبر لهذه السياسة، ويعبر عن مستوى الأسعار في الجزائر بمؤشر الأسعار الموجهة للاستهلاك¹. والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019.

الجدول (05): تطور معدل التضخم في الجزائر (2000- 2019) (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

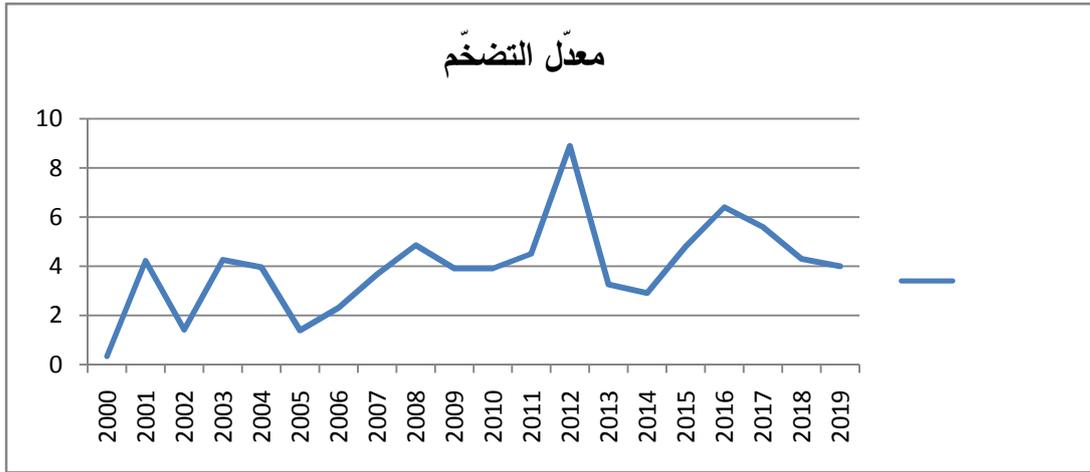
¹ - خالفي سهام، قرار صفية، فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية (دراسة حالة بنك الجزائر للفترة 1990-2017)، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة، 2018/2019، ص 151.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	معدل التضخم
معدل التضخم	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	4	3.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

الشكل (06): التمثيل البياني لتطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال الجدول (05) يتضح أن معدل التضخم ارتفع حيث قدر سنة 2001 بنسبة 4.2% ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، بعدما كان سنة 2000 يقدر بـ 0.33%، كما عرف سنة (2002-2006)، انخفاضاً نسبياً وذلك راجع إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل الكتلة النقدية والرفع من الاحتياطي الإجباري من 4.5% سنة 2002 إلى 6.5% سنة 2006. وابتداءً من سنة 2008-2009 شهد معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً فقد انتقل من 3.67% سنة 2007 إلى 5.73% سنة 2009، وفي سنة 2011 عاودت وتيرة التضخم الارتفاع ولكن بشكل طفيف إلى حدود (4.5%)¹، أما سنة 2012 بلغ المتوسط السنوي للتضخم ذروة قدرها 8.9% ارتباطاً مع الزيادات المعتبرة في الأجور، اتسمت سنتي 2013 و2014 بتراجع قوي في التضخم، حيث انخفضت نسبة التضخم خلال هاتين السنتين لتبلغ 3.25% و2.9% على التوالي، لكن تسارع ارتفاع الأسعار من جديد في سنة 2015 ليبلغ 4.8% و6.4% سنة 2016، وخلال سنة 2017، واصل التضخم ارتفاعه إلى غاية شهر مارس من سنة 2017 ليبلغ معدله 7.07%، منذ شهر مارس 2017 تراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف لتبلغ 5.60% في نهاية 2017²، انخفضت هذه النسبة خلال سنتي 2018-2019 لتستقر في حدود 4%.

¹ - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص ص 9-10.

² - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، فيفري 2018، ص 18.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

المطلب الثالث: هدف التوازن الخارجي

يعتبر هذا الهدف من بين الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض، ويعد بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعيية ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف، وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار سعر الصرف فهو يبقى على عاتق بنك الجزائر تحقيقه، من خلال استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.

كما أن ذلك يتحدد في سوق الصرف المشتركة بين البنوك بتدخل بنك الجزائر يوميا حسب شروط سعر الصرف وحسب الأعراف والقواعد الدولية¹، والجدولان التاليان يوضحان تطور كل من رصيد ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول (06): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان المدفوعات	5.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76	-10.7	-5.90

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 05، 30، 40، 46، ص 15

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (06) أن ميزان المدفوعات سجل فائضا ابتداء من سنة 2000، ليلبغ ذروته سنة 2008 حيث بلغ 36.99 مليار دولار، وهذا دليل على فعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، لكن هذا الفائض تراجع سنة 2009 وأصبح يمثل 3.86 مليار دولار وهذا بسبب الأزمة المالية وتراجع أسعار البترول، ثم بدا يتحسن بعد ذلك ليلبغ سنة 2010 فائض بمقدار 15.58 مليار دولار، وفي سنة 2011 بلغ رصيد ميزان المدفوعات 20.14 مليار دولار، ومن سنة 2012 إلى غاية سنة 2019 بدأ رصيد ميزان المدفوعات بالانخفاض حيث سجل ميزان المدفوعات عجز بقيمة (-27.54) مليار دولار وهذا راجع إلى تراجع أسعار النفط، وبالتالي نلاحظ أن ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة في تذبذب ولم يستقر

¹ - بن نافلة نصيرة، مرجع سابق، ص 181 - 182.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

نتيجة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، لذا فإن السياسة النقدية غير قادرة على المحافظة على استقرار الميزان المدفوعات الذي يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي.

الجدول (07): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: دينار جزائري مقابل الدولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف/\$	75.3	77.8	79.7	72.6	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56	72.64
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الصرف/\$	74.40	72.85	75.55	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96	116.61	118.61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 05، 16، 23، 35، 44، 46، ص 20.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (07) أن سعر صرف الدينار خلال الفترة (2006-2000) قد شهد نوعا من الاستقرار مقابل الدولار الأمريكي فقد كان محصورا خلال هذه الفترة من 75.25 إلى 72.6 دج/دولار أمريكي، وقد كان الهدف من ذلك خلال هذه السنوات هو الحد من الطلب على المواد المستوردة ودفع المنتجين المحليين إلى رفع إنتاجهم وتحسينه، وبعد ذلك شهد سعر صرف الدينار مقابل الدولار انخفاضا سنة 2007 ويعود ذلك إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى سوق الصرف لتثبيت قيمة الدينار، وفي نهاية سنة 2008 تحسنت قيمة الدينار بانتقال سعر الصرف إلى 64.56 دج/الدولار، ولكن هذا التحسن لم يستمر ليشهد بعد ذلك سعر الصرف ارتفاعا إبتداء من سنة 2009 إلى غاية سنة 2019 حيث وصل إلى 118.61 د/الدولار، وبالتالي تدهور قيمة الدينار وذلك راجع لانخفاض أسعار المحروقات. ومما سبق نستنتج أن السياسة النقدية لم تتمكن من تحقيق استقرار العملة خارجيا.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر وتطور حجم السيولة البنكية

نتناول في هذا المبحث أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر للتحكم في العرض النقدي بالتركيز على تلك التي استعملها خلال فترة الدراسة (2000- 2019)، وكما نعلم أن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرست دعائم تطبيقها ابتداء من عام 1994 بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية ومن أجل ضمان فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية، ولتفادي عجز الأدوات الغير المباشرة والمتمثلة أساسا في معدل إعادة الخصم والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، استحدث بنك الجزائر أدوات أخرى غير مباشرة للسياسة النقدية¹.

قام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية مند بداية سنة 2002، وهو التاريخ الذي صادف مع ظهور فائض السيولة على السوق النقدية، وبالتالي استعمل بنك الجزائر وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكليا تتمثل في: استرجاع السيولة لسبعة أيام مند افريل 2002 (التعليمية رقم 02- المؤرخة في 11 افريل 2002)، الاسترجاعات لثلاثة أشهر المدخلة في أوت 2005، وتسهيله الودائع المغلة للفائدة ابتداء من شهر جوان 2005، (التعليمية رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005)².

المطلب الأول: معدل إعادة الخصم والاحتياطي القانوني

أولاً: معدل إعادة الخصم

يعتبر احد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقروض 90- 10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم الخاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقروض بوضع كفيات وشروط تحديده، وفي بداية كل سنة يقدر بنك الجزائر لمجلس النقد والقروض التوقعات المتعلقة بتطوير المجاميع النقدية والقروض، ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم³.

¹- اكن لونيس، مرجع سابق، ص 189.

²- بنك الجزائر 2010، مرجع سابق، ص 155.

³- سنوسي خديجة، مرجع سابق، ص 81.

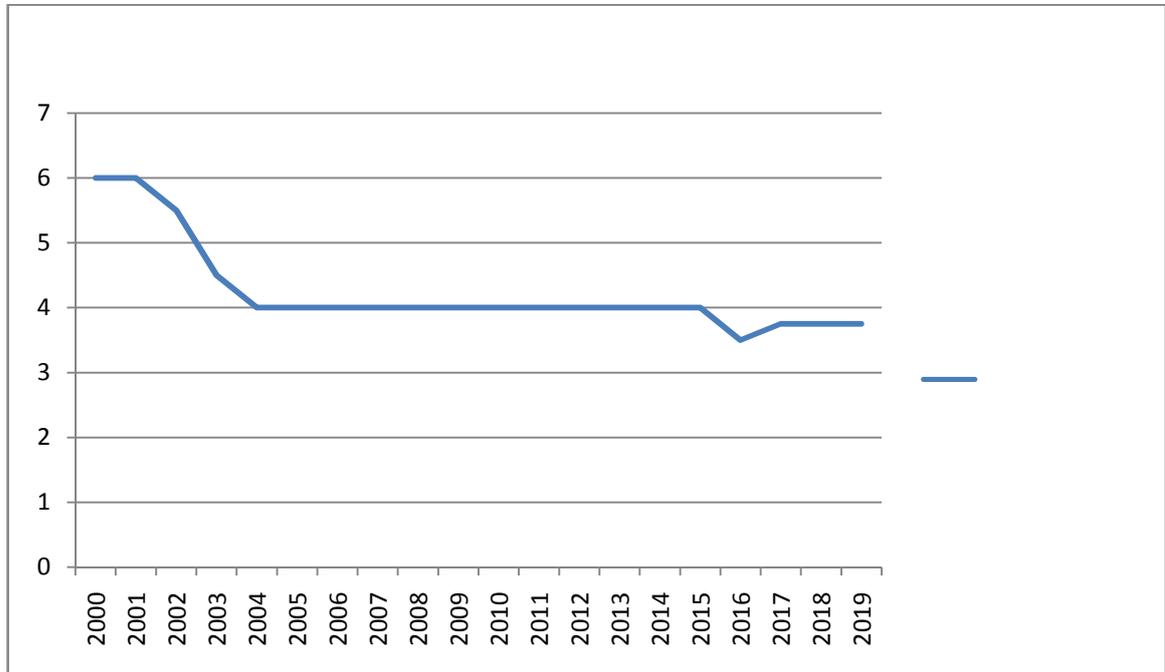
الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

الجدول (08): تطور معدل إعادة الخصم للفترة (2000-2019) (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم	6	6	5.5	4.5	4	4	4	4	4	4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75	3.75	3.75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 08، 23، 46، ص 17.

الشكل (07): التمثيل البياني لتطور معدلات إعادة الخصم (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

من خلال الجدول (08) يتضح أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث قدر سنة 2000 ب 6% لينخفض إلى حدود 5.5% سنة 2002، بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك، والتي خفضت مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، وقد ساهم هذا الانخفاض في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، ولكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار ليتعادل مع معدل الفائدة، وانعدم في هذه السنة إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر، وبداية من 2003 إلى غاية 2015 استقر معدل إعادة الخصم في حدود 4% وذلك لاستمرار معدلات التضخم عند مستويات دنيا، بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالي للبنوك التجارية، وقد أصبحت البنوك التجارية لا تلجا إليه منذ 2002 وذلك بسبب السيولة الزائدة التي تتوفر عليها، مما جعل معدل هذه البنوك تتضاعف لدى بنك الجزائر.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

مع الانخفاض الحاد لأسعار البترول في منتصف 2014 انخفضت السيولة الموجودة على مستوى البنوك تدريجيا، ما حفز بنك الجزائر على إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها من 4% إلى 3.5% خلال الفترة الممتدة من 2016/09/30 إلى غاية سبتمبر 2017 بغرض دفع البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وبالتالي تسترجع أداة سعر إعادة الخصم أهميتها كأداة فعلية في السياسة النقدية، ليرتفع إلى 3.75% سنة 2017 وظل هذا المعدل ثابتا إلى غاية 2019.

ثانيا: الاحتياطي القانوني

فضلا عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم معا في امتصاص معظم فائض السيولة، تتمثل الأداة الثالثة النشطة للسياسة النقدية في الاحتياطي القانوني، الذي أعيد تحديد إطاره العملياتي في سنة (2004)، النظام رقم 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإجبارية الدنيا¹.

تعتبر آلية الاحتياطي القانوني في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28%، إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا²، كما يمكن لبنك الجزائر أن يرفع هذه النسبة عندما تدفعه الضرورة لذلك، وكل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني لأي بنك سيعرضه لغرامة يومية بنسبة 01% من هذا النقص، ويحق للبنك المعاقب أن يقدم طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو لمجلس الدولة وقام بنك الجزائر ولأول مرة بفرض احتياطي قانوني بنسبة 2.5% في أكتوبر 1994 من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملة الصعبة، غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق إلى غاية أبريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، إلا أنها تبقى الأداة الوحيدة والتقليدية في حوزة بنك الجزائر لكن الأمر رقم (03-11) ألغى المادة 93 من القانون (90-10)، الذي وضع هذه الأداة دون التكفل بها من جانب آخر. وبالفعل و ينص القانون الجديد على أدوات السياسة النقدية ما عدا الاحتياطي القانوني.

ونظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية إذا استعملت بحزم، وبالتالي كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم (04-20) المؤرخ في 2004/03/12، وبالفعل إذ اقتصر الأمر على ذلك وتكون الفقرة "ج" من المادة 62 من الأمر (03-11) كافية كإطار قانوني³. والجدول الموالي يوضح تطور نسب أداة الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2000-2019).

¹ - بنك الجزائر 2010، مرجع سابق، ص 156.

² - رابيس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (61-62)، 2013، ص 199.

³ - اكن لونيس، مرجع سابق، ص 191.

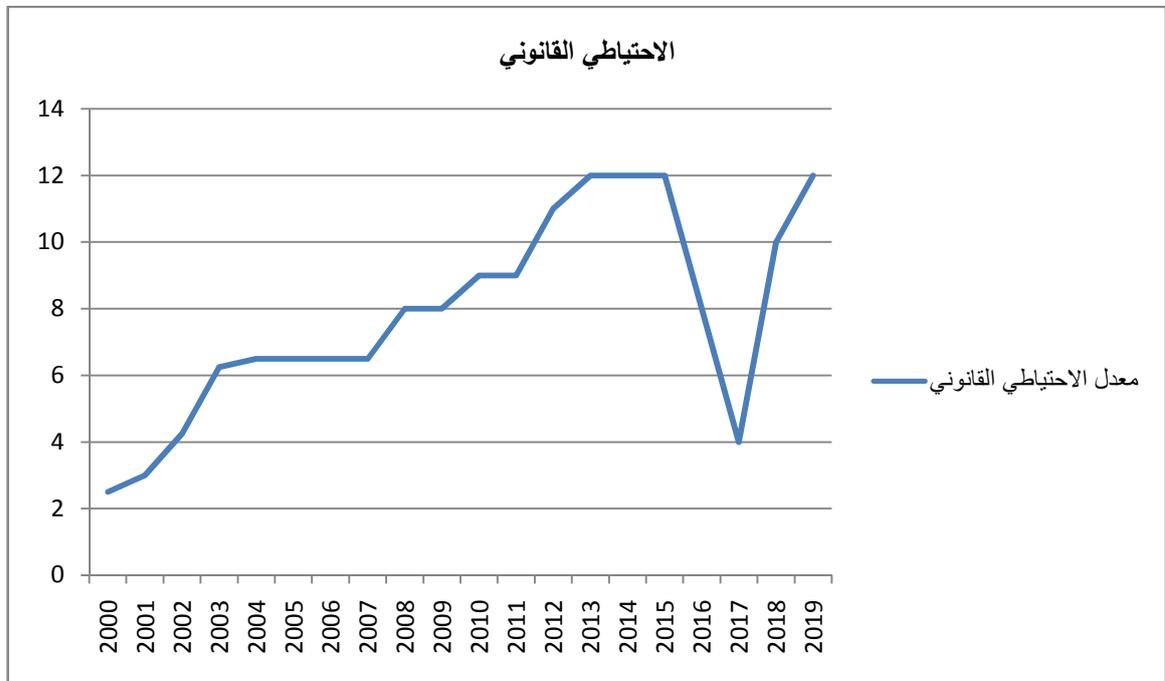
الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

الجدول (09): تطور معدل الاحتياطي القانوني للفترة (2000-2019) (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي القانوني	2.5	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الاحتياطي القانوني	9	9	11	12	12	12	8	4	10	12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 08، 23، 46، ص 17.

الشكل (08): التمثيل البياني لتطور معدل الاحتياطي القانوني (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

من خلال الجدول رقم (09) يتضح أن معدلات الاحتياطي القانوني في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2000-2004 قدرت سنة 2000 ب 2.5% لتصل سنة 2003 إلى 6.25%، ثم إلى 6.5% سنة 2004 لتبقى مستقرة عند هذه النسبة لغاية سنة 2007 وذلك نظرا لفائض السيولة المتحقق لدى البنوك بداية من 2002.

شكلت وسيلة الاحتياطي الإجباري التي أعيد تعريف إطارها العملياتي في 2004، وسيلة أخرى نشطة طوال سنة 2008، بينما عدل معاملها نحو الارتفاع في جانفي 2008 (8% مقابل 6.5%)، هكذا تطورت الاحتياطات الإجبارية التي تحسب بضرب وعاء الاحتياطات في معامل الاحتياطات، بشكل متوازي مع وسائل عمل المصارف، حيث تمثل ما بين 13.87% و 16.18% من السيولات المصرفية لدى بنك

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

الجزائر، مساهمة بالتالي في التخفيض من فائض السيولة في سنة 2008. بلغ قائم الاحتياطات الإجبارية 394.7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008 مقابل 272.1 مليار دينار فقط في نهاية 2007. انتقل معدل وعاء الاحتياطي الإجباري إلى 9% في ديسمبر 2010، لغرض المساهمة أكثر في الاستقرار المالي. كما لوحظ ارتفاع معدل الاحتياطي في الفترة (2010- 2015)، حيث بلغ أعلى معدل له 12% سنة 2015، ويعود هذا الارتفاع إلى الحد من التضخم في السيولة التي عرفت البنوك بسبب ارتفاع أسعار النفط، وخلال شهر أوت 2017 تم تخفيض هذه النسبة من جديد من 8% سنة 2016 إلى 4% وكان هذا الإجراء قد سمح للبنوك من ضخ سيولة أكبر في السوق، وساهم في زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك ورفع قدرتها على منح القروض لمواجهة الانخفاض الحاد والمفاجئ للسيولة، وبالفعل قد تم ضخ 360 مليار دينار من السيولة البنكية سنة 2016 و 347 مليار دينار أخرى سنة 2017. وتحسبا لتراكم السيولة البنكية ولتقادي أية دفعات تؤدي إلى التضخم فان بنك الجزائر قام سنة 2018 برفع الاحتياطات الإجبارية من 4% إلى 8%، كما تم رفع هذه النسبة سنة 2019 لتصل إلى 12%.

المطلب الثاني: الأدوات المستحدثة من طرف بنك الجزائر

أولا: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثتها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة.

دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر افريل سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية مشكلة للجهاز المصرفي، وان تضع هذه الأخيرة اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (360/N)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1955، من اجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة. غير أن حالة الإفراط في السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى الاستخدام الأسلوب ذاته لكن بعكس الأطراف، حيث يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض.

وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي يمنحها بنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، وقد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وان بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002، ونظرا لما يتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2001 وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف جوان 2008 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقصدة لها¹.

وتتم عملية استرجاع السيولة لفترة 07 أيام وثلاثة أشهر، وبدءا من جانفي 2013 تم إضافة استرجاع السيولة لمدة 06 أشهر².

تثبت بنك الجزائر المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليار دينار خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2007، ليتم تعديله لاحقا كي يصل إلى 1100 مليار دينار اعتبارا من منتصف جوان 2007 من أجل امتصاص المزيد من السيولة، وهكذا برز استرجاع السيولة ليكون الوسيلة الرئيسية الأكثر نشاطا في إدارة السياسة النقدية، مع تسجيل دور متزايد لها في السداسي الثاني من سنة 2007³.

الجدول (10): عمليات بنك الجزائر لاسترجاع السيولة بالمنافسة (%)

استرجاع السيولة			
السنوات	لمدة 07 أيام	لمدة 03 أشهر	لمدة 06 أشهر
2002	2.75	-	-
2003	1.75	-	-
2005	0.75	-	-
2005	1.25	1.90	-
2006	1.25	2.00	-
2007			
✓ أكتوبر	1.75	2.50	-
✓ نوفمبر	1.75	2.50	-
✓ ديسمبر	1.75	2.50	-
2008			
✓ جانفي - فيفري	1.75	2.50	-
✓ مارس - ديسمبر	1.25	2.00	-

¹ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات- حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 245.

² شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- جوان 2015)، دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017، جامعة جيجل، الجزائر، ص 38.

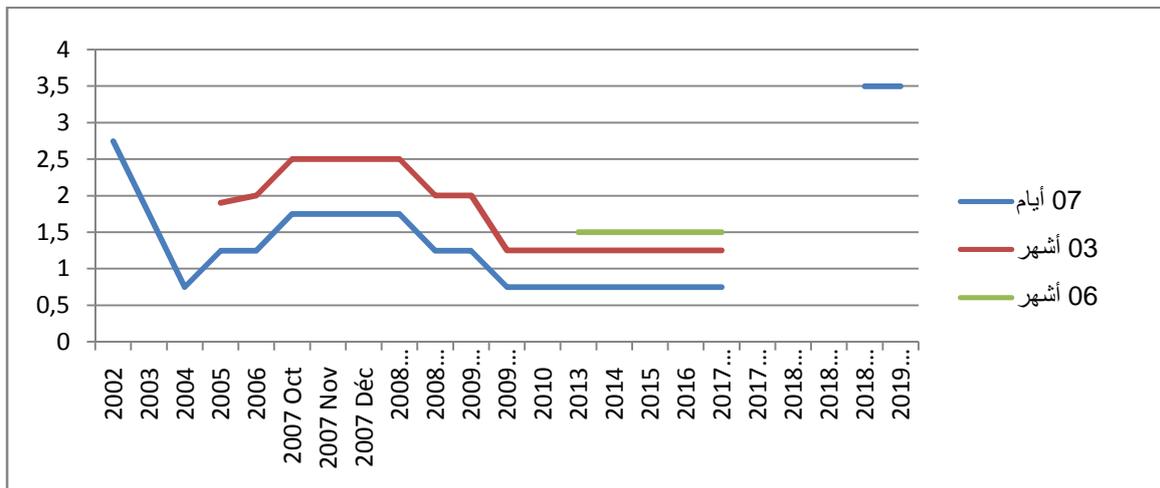
³ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 13 جويلية 2008، ص 13.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

				2009
-	2.00	1.25	✓	جانفي - فيفري
-	1.25	0.75	✓	مارس - ديسمبر
-	1.25	0.75		2010
-	1.25	0.75		2011
-	1.25	0.75		2012
1.5	1.25	0.75		2013
1.5	1.25	0.75		2014
1.5	1.25	0.75		2015
1.5	1.25	0.75		2016
				2017
1.5	1.25	0.75	✓	جانفي - فيفري
-	-	-	✓	مارس - ديسمبر
				2018
-	-	3.50	✓	جانفي - مارس
-	-	-	✓	أفريل - جوان
-	-	3.50	✓	جويلية - ديسمبر
				2019
-	-	3.50	✓	جانفي - مارس

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 05، 10، 37، 41، 45، 46، ص 17.

الشكل (09): التمثيل البياني لتطور معدل استرجاع السيولة بالمناقصة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن أداة استرجاع السيولة بالمناقصة تميزت بنشاط كبير، حيث عرفت معدلاتها تغيرات دورية بين الانخفاض والارتفاع، فاسترجاع السيولة ل 07 أيام دخلت حيز التطبيق سنة

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

2002 بمعدل 2.75% لينخفض إلى 0.75 % سنة 2009 وظل ثابتا إلى غاية 2017، ليعاود الارتفاع سنة 2018 و 2019 ليصل إلى 3.5%.

أما بالنسبة لاسترجاع السيولة ل 03 أشهر فقد دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 بمعدل 1.9% فقد شهدت ارتفاعا بين سنتي 2005 و 2008 لتعاود الانخفاض وتستقر عند 1.25% إلى غاية فيفري 2017.

أما بالنسبة لاسترجاع السيولة ل 06 أشهر فقد دخلت حيز التطبيق سنة 2013 بمعدل 1.5% وبقيت ضمن نفس المعدل إلى غاية فيفري 2017.

خلال شهر فيفري 2017 توقفت أداة استرجاع السيولة بالمناقصة ل 03 أشهر، و 06 أشهر، وذلك بسبب ضعف السيولة المصرفية التي تأثرت بتراجع أسعار البترول، مع جعل معدل الفائدة للعمليات السبع (07 أيام)، القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية (المعدل التوجيهي).

من أجل احتواء فائض السيولة الهيكلي والحد من آثاره التضخمية في 2007، كثف بنك الجزائر تدخلاته في السوق النقدية باستعمال وسيلة استرجاع السيولة لفترات نضج 07 أيام و 03 أشهر.

رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف جوان 2007، مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، على اعتبار أن مبلغ العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها، ليصل بها إلى 1100 مليار دينار بعد تثبيتها في السداسي الأول عند مبلغ 450 مليار دينار. ويكون بنك الجزائر بفعل هذا القرار قد دعم دور تدخلاته في السوق النقدية قصد امتصاص فائض السيولة بشكل مناسب، مع ترك المبادرة للبنوك من أجل تسير فوائض خزائنها باستعمال تسهيلة الودائع المغلة للفائدة لمدة 24 ساعة¹.

ثانيا: تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة

التعليمية رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 المتعلقة بتسهيله الوديعة المغلة للفائدة. ويتعلق الأمر بتسهيله دائمة، يتم القيام بها على بياض ويخصصها بنك الجزائر لصالح المصارف بشكل حصري، يمكن لهذه الأخيرة أن تلجأ إلى هذه التسهيلة عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة. يتم مكافئة هذه التسهيلة بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا، ويمكن تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات².

جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وعلى الرغم من حداثة تطبيق

¹ - بنك الجزائر، 13 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 12.

² - بنك الجزائر، التطور النقدي والاقتصادي للجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 182.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008، وحتى في السداسي الأول من سنة 2006، فمعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدي في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر¹.

وان بقيت تسهيلة الودائع وسيلة مستعملة بنشاط من طرف بعض البنوك خلال سنة 2007، قصد تعقيم جزء من فوائض خزائهم، فان دورها في إدارة السياسة النقدية يوما بيوم قد تراجع بشكل جوهري اعتبارا من منتصف جوان 2007 لصالح وسيلة استرجاع السيولة التي تعتبر وسيلة سوق، وهكذا انخفضت الحصة النسبية لوسيلة الوديعة المغلة للفائدة في امتصاص فائض السيولة إلى 12.42% نهاية جوان 2007، بعدما كانت تمثل 64.43% نهاية ماي 2007 وحوالي 54.5% في السداسي الأول 2007².

تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلة الودائع من سحب سيولة معتبرة من النظام المصرفي منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة البنكية، على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة³.

الجدول (11): عمليات بنك الجزائر باستخدام تسهيلة الودائع (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تسهيلة الوديعة	0.30	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30
السنوات	2014	2015	2016	2017 - 2019					
تسهيلة الوديعة	0.30	0.30	✓ جانفي - سبتمبر: 0.30	0.00					
الوديعة			✓ أكتوبر - ديسمبر: 0.00	0.00					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 14، 37، 46، ص 17 .

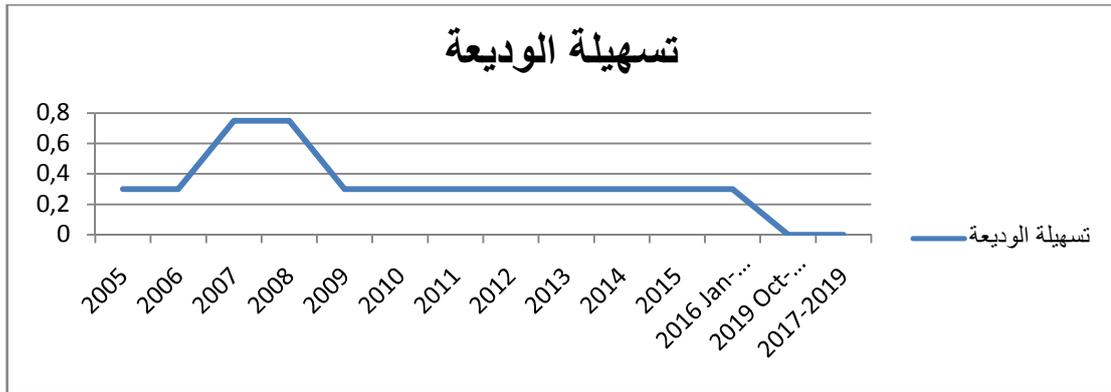
¹ - رايس فضيل، مرجع سابق، ص 201.

² - بنك الجزائر، 13 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 13.

³ - رايس فضيل، مرجع سابق، 201.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

الشكل (10): التمثيل البياني لتطور معدل تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن معدل تسهيلة الودائع قد استقر عند 0.3 % وذلك عند سنتي 2005 و2006، ليرتفع إلى 0.75 خلال سنتي 2007 و2008 تحفيزا لاستثمار أموال البنوك في هذه الأداة، غير أنه انخفض خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية سبتمبر 2016 حيث بلغ 0.3%. والملاحظ هو توقف هذه الأداة عن العمل انطلاقا من أكتوبر 2016 وذلك بسبب التراجع الكبير لحجم السيولة المصرفية، مما شكل دافعا قويا لعودة العمل بأداة سعر إعادة الخصم.

ثالثا: عمليات السوق المفتوحة

تجرى عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر ببيع وشراء السندات العمومية، والتي لا يتجاوز تاريخ استحقاقها (06) أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض، وقد حدد القانون رقم (90-10) القيمة الإجمالية للسندات الاسمية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجرى عليها العمليات على أن لا يتجاوز سقف محدد من الإيرادات العادية للدولة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض¹.

رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة ولكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدى المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية ولكن رغم المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002².

ابتداء من شهر مارس 2017 تم استبدال عمليات إعادة الخصم، بعمليات السوق المفتوحة، مع استهداف جعل معدل الفائدة للعمليات السبعة (سبعة أيام)، القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية³.

¹ - سنوسي خديجة، مرجع سابق، ص 83.

² - اكن لونيس، مرجع سابق، ص 197.

³ - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ص 05.

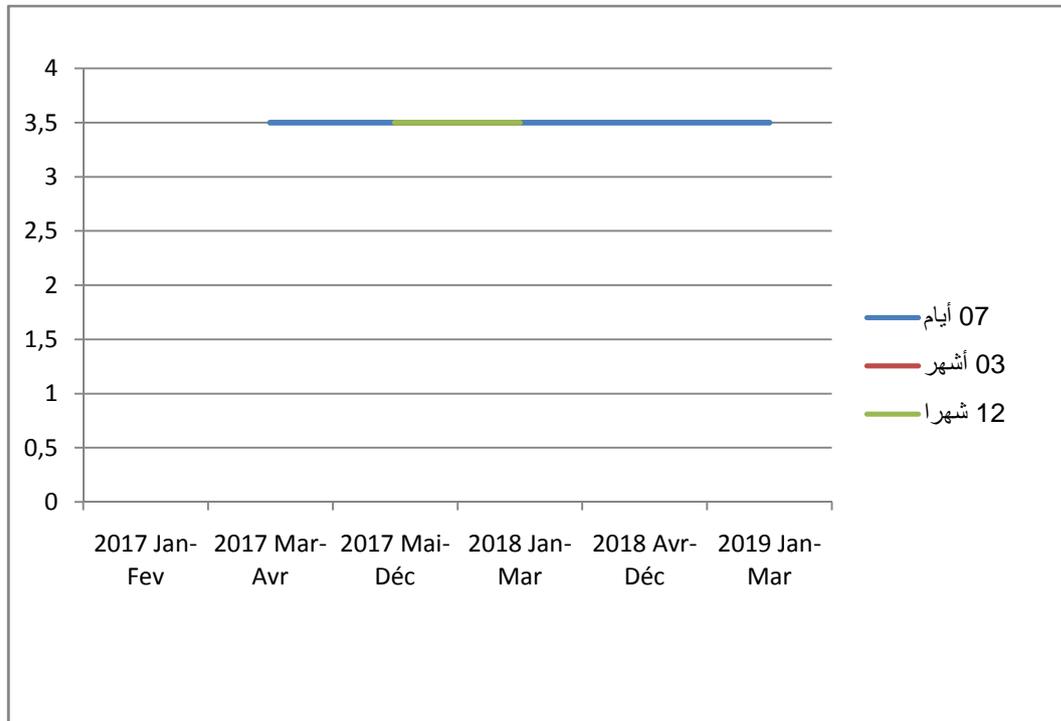
الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

الجدول (12): عمليات بنك الجزائر باستخدام عمليات السوق المفتوحة (%)

عمليات السوق المفتوحة			
السنوات	لمدة 07 أيام	لمدة 03 أشهر	لمدة 12 شهر
2017			
✓ جانفي - فيفري	-	-	-
✓ مارس - افريل	3.50	-	-
✓ ماي - ديسمبر	3.50	3.50	3.50
2018			
• جانفي - مارس	3.50	3.50	3.50
• ابريل - ديسمبر	3.50	-	-
2019			
• جانفي - مارس	3.50	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 43، 44، 45، 46، ص 17.

الشكل (11): التمثيل البياني لتطور معدل عمليات السوق المفتوحة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

المطلب الثالث: تطور حجم السيولة البنكية في الجزائر

يعكس الاتجاه التصاعدي لمستوى السيولة البنكية بشكل فعلي الطابع الهيكلي لفائض السيولة في السوق النقدية، بحيث ارتفعت السيولة بنسبة 74.48% في 2007 مقابل 56.68% في 2006، وهكذا ارتفع قائم السيولة البنكية إلى 2001.18 مليار دينار نهاية ديسمبر 2007، وذلك بعد مروره من 732 مليار دينار نهاية ديسمبر 2005 إلى 1146.9 مليار دينار نهاية ديسمبر 2006¹.

وان تباطأت وتيرة توسعه في سنة 2008 ارتفعت السيولة البنكية بنسبة 42.2% سجلت أساسا في السداسي الأول منتقلة من 2001.18 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2007 إلى 2845.95 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008، مقابل 74.48% في 2007 و 56.68% في 2006².

بعد تقلص السيولة البنكية خلال سنة 2009 (14.01%)، بقطيعة مع الاتجاه التصاعدي للسنوات 2002 إلى 2008، سجلت سنة 2010 توسعا بما يقارب 4.18% في هذا المجال، مؤكدة الطابع الهيكلي لفائض السيولة في السوق النقدية. وبالتالي انطلقت السيولة البنكية نحو التزايد، تحت تأثير عودة تراكم الموجودات الخارجية. تزايدت السيولة البنكية أساسا في السداسي الثاني من سنة 2010، مقفلة السنة بقائم قدره 2549.71 مليار دينار مقابل 2484.15 مليار دينار في نهاية جوان 2010 و 2447.36 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2009. كما سجل أيضا السداسي الثاني من سنة 2010 استئنافا نسبيا لنشاط السوق البنكية للمصارف مقارنة مع سنة 2009. مسجلا قائما في نهاية الفترة قدره 71.1 مليار دينار مقابل قائم العمليات المتفاوض بشأنها في السوق النقدية قدره 14.2 مليار دينار نهاية ديسمبر 2009 و 31.6 مليار دينار نهاية ديسمبر 2008³.

بعد التقلص في سنة 2009 واستئناف التوسع بما يقارب 4.18% في 2010 و ب 11.59%، سجلت سنة 2012 تقدما متواضعا في هذا المجال 1.1% مقارنة مع نهاية 2011. بالفعل ازدادت السيولة البنكية ب 31 مليار دينار فقط تحت التأثير المزدوج لعودة تراكم الموجودات الخارجية وارتفاع ودائع المؤسسات والأسر، في ظرف يتميز بالتوسع القوي في نفقات الميزانية، تزايدت السيولة البنكية أساسا في السداسي الثاني من 2012، مقفلة السنة بقائم قدره 2876.26 مليار دينار مقابل 2736.336 مليار دينار في نهاية جوان و 2845.10 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011⁴.

بعدها كانت مستقرة في الثلاثي الأول لسنة 2013، تقلصت السيولة المصرفية في الثلاثي الثاني لتصل إلى 2542.49 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 2865.94 مليار دينار في نهاية مارس 2013 و 2876.29 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012.

¹ - بنك الجزائر، 13 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 11.

² - بنك الجزائر 2008، مرجع سابق، ص 204.

³ - بنك الجزائر 2010، مرجع سابق، ص 176.

⁴ - بنك الجزائر 2012، مرجع سابق، ص 190.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

تحسنت هذه السيولة قليلا في الثلاثين الثالث والرابع لسنة 2013 لتبلغ 2692.99 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013، بالفعل فقد تم امتصاص فائض السيولة بشكل فعال بواسطة وسائل استرجاع السيولة (1350)، ولو أن لجوء البنوك لتسهيله الودائع إلى 24 ساعة انخفض (479.90 مليار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 838.08 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013)، من جهة أخرى قامت المصارف برفع مستوى موجوداتها المتواجدة في حسابات بنك الجزائر في إطار الاحتياطات الإلزامية¹.

تحت تأثير النقل القوي لودائع قطاع المحروقات، وللمرة الأولى منذ بداية السنوات 2000، تقلص المتوسط السنوي لفائض السيولة المصرفية في 2015، منتقلا من 2826,3 مليار دينار في 2014 إلى 2135 مليار دينار. على أساس معطيات آخر الفترة، تقلصت السيولة المصرفية بنسبة 32,9% منتقلة من 2730,9 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832,6 مليار دينار في نهاية 2015².

في 2015 و 2016 و 2017، وبموجب العوامل المستقلة كانت مبالغ اقتطاع السيولة تفوق مبالغ ضخ السيولة. في ظل هذه الظروف وبعد إعادة تغيل ولمدة محددة عمليات إعادة الخصم في أوت 2016، قام بنك الجزائر في مارس 2017 بإعادة إدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة، مع جعل معدل الفائدة للعمليات السبعة (07) أيام القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية³.

أخذا بعين الاعتبار هذا الاتجاه التنازلي للسيولة المصرفية، قام بنك الجزائر بتعديل عتبات امتصاص السيولة. حيث انتقلت هذه العتبة من 1350 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 800 مليار دينار في أبريل 2015 ثم إلى 700 مليار دينار في جوان 2015 و 500 مليار دينار في أوت و 300 مليار دينار في أكتوبر، لترتفع إلى 700 مليار دينار في ديسمبر 2015. هذا ويعلن النفاذ التدريجي المرتقب لفائض السيولة المصرفية بعد سنة 2015، في ظرف نمو القروض الموجهة للاقتصاد، عن رجوع المصارف إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، مما يلح على ضرورة إعادة تنشيط الأدوات المناسبة في هذا المجال⁴. استمر الانخفاض في السيولة المصرفية ليصل سنة 2016 إلى 820.9 مليار دينار.

أمام الاتجاه التنازلي لفائض السيولة البنكية، كون المبالغ المتسببة في اقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها، قام بنك الجزائر ب:

- وقف عمليات استرجاع السيولة، بعد قيامه بالتخفيض التدريجي لعتبات الامتصاص، وألغى تسعيرة عمليات تسهيلة الإيداع. مما حفز المصارف بطرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين المصارف؛

- خفض معدل الاحتياطات الإلزامية من 12% إلى 8% في 2016؛

¹ - بنك الجزائر 2013، مرجع سابق، ص 163.

² - بنك الجزائر 2015، مرجع سابق، ص 136.

³ - بنك الجزائر 2017، مرجع سابق، ص 130.

⁴ - بنك الجزائر 2015، مرجع سابق، ص 141.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

- إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها من 4% إلى 3.5% مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017¹.
- بغية توفير سيولة إضافية، باشر بنك الجزائر في شهر أوت في تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 8% إلى 4% (بعد التخفيض من 12% إلى 8% في شهر ماي 2016). سمحت عمليات السياسة النقدية هذه بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية، المترابط بضعف أسعار البترول.
- ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2016، عرف الوضع النقدي الذي كان يتميز بفائض هيكلي في السيولة البنكية تضيقا تدريجيا مرتبطا بضعف أسعار البترول، مؤديا إلى ظهور احتياج متواصل للسيولة، أمام هذا الوضع أعاد بنك الجزائر تنشيط آلية إعادة التمويل المرسة أساسا على إعادة الخصم، مما سمح بتغطية الفجوة متزايدة الحجم في التمويل المصرفي للاقتصاد.
- قام بنك الجزائر في مارس 2017 بإعادة إدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة، مع جعل معدل الفائدة للعمليات السبعة (07 أيام)، القناة الأساسية في إدارة السياسة النقدية (المعدل التوجيهي).
- خلال السداسي الثاني من سنة 2017 تم استبدال عمليات إعادة الخصم بعمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة وإدخال معدل الفائدة التوجيهي الذي يستهدف كقناة أساسية لانتقال توجيهات السياسة النقدية.
- مع اعتماد التمويل غير التقليدي للخرينة العمومية من طرف بنك الجزائر لاسيما لتسديد جزء من الدين العمومي، ارتفعت السيولة البنكية الكلية بشكل واضح مند بداية سنة 2018 لتصل إلى 1557.6 مليار دينار.
- وعليه فان الأثر القوي والأكثر وضوحا الناجم عن القيام بالتمويل غير التقليدي، هو الانتقال السريع من عجز في سيولة النظام المصرفي في مجمله إلى فائض معتبر في السيولة.
- اتخذ بنك الجزائر خلال السداسي الأول من 2018 إجراءات ذات طابع نقدي بغية تعقيم فائض السيولة من خلال أدواته الخاصة بتسيير سياسته النقدية:
- إعادة تفعيل عمليات امتصاص السيولة ابتداء من جانفي 2018، سمحت هذه العملية بتعقيم فوائض بلغ متوسطها 275 مليار دينار؛
- تعقيم جزء من فائض السيولة الناجم عن موارد التمويل غير التقليدي الموجه لسونطراك، علما أن استعمال هذه الموارد يتوقف على تقدير المؤسسة وفقا لتجسيد احتياجات تمويل برنامجها الاستثماري؛
- رفع معدلات الاحتياطات الإجبارية من 4% إلى 8% في بداية سنة 2018، ثم من 8% إلى 10% في جوان 2018، وبذلك بلغ الإجمالي (المعقم) عن طريق هذه الأداة 659 مليار دينار جزائري².

¹ - بنك الجزائر 2017، مرجع سابق، ص ص 134 - 135.

² - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية المالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص 20.

الفصل الثالث.....السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية

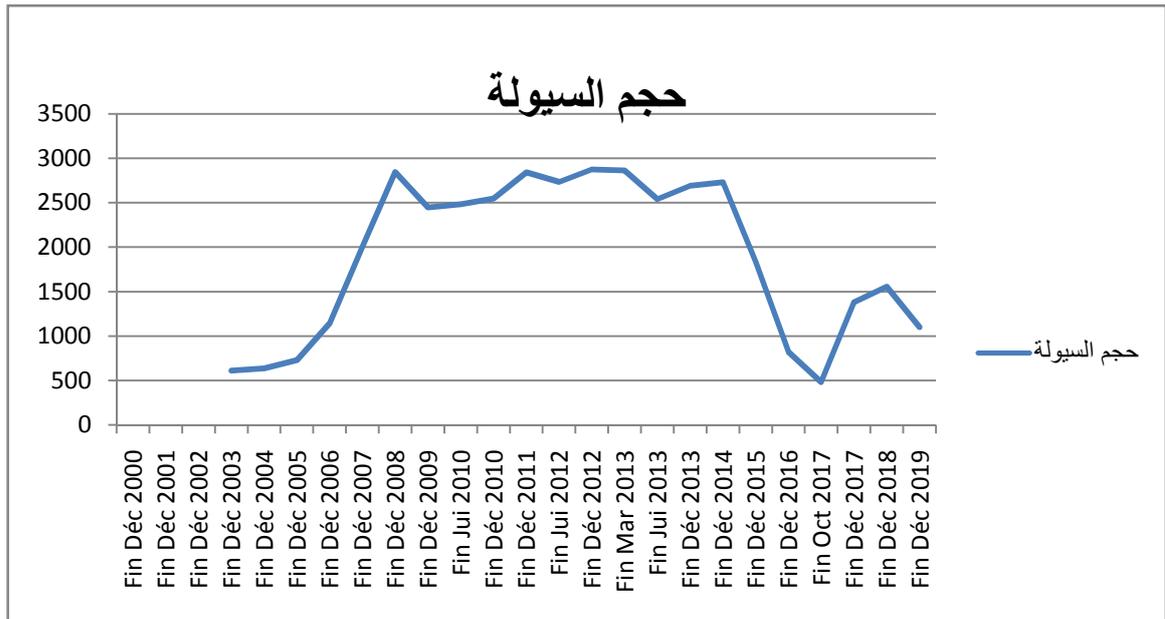
الجدول (13): تطور حجم السيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	حجم السيولة	السنوات	حجم السيولة
نهاية ديسمبر 2000	2484.15	نهاية جوان 2010	2549.71
نهاية ديسمبر 2001	2845.1	نهاية ديسمبر 2011	2736.36
نهاية ديسمبر 2002	2736.36	نهاية جوان 2012	2876.26
نهاية ديسمبر 2003	611.20	نهاية مارس 2013	2865.94
نهاية ديسمبر 2004	637.00	نهاية جوان 2013	2542.49
نهاية ديسمبر 2005	732	نهاية ديسمبر 2013	2692.49
نهاية ديسمبر 2006	1146.9	نهاية ديسمبر 2014	2730.9
نهاية ديسمبر 2007	2001.18	نهاية ديسمبر 2015	1832.6
نهاية ديسمبر 2008	2845.95	نهاية ديسمبر 2016	820.9
نهاية ديسمبر 2009	2447.36	نهاية أكتوبر 2017	482.4
		نهاية ديسمبر 2017	1380.6
		نهاية ديسمبر 2018	1557.6
		نهاية ديسمبر 2019	1100.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل (12): التمثيل البياني لتطور حجم السيولة في الجزائر (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 13.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، تبين أن وضعية السيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019) مرت بمرحلتين، عرفت المرحلة الأولى فائضا هيكليا انطلقا من سنة 2002 نتيجة لارتفاع أسعار النفط، تدخل بنك الجزائر خلال هذه المرحلة باستخدام ثلاثة أدوات على التوالي تتمثل في الاحتياطي الإجباري، استرجاع السيولة بالمناقصة، وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة، تمكن من خلالها من امتصاص جزء من السيولة الفائضة والتحكم في معدلات التضخم، أما خلال المرحلة الثانية فتقلص فيها فائض السيولة بشكل حاد متجها نحو العجز، وذلك تحت التأثير القوي لانخفاض ودائع قطاع المحروقات بفعل انهيار أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة في منتصف سنة 2014، شهدت سنة 2016 تغييرا جذريا في إدارة السياسة النقدية التي تحول اتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة، مما أدى إلى عودة بنك الجزائر إلى تمويل البنوك ليؤدي دور المقرض الأخير مستخدما عمليات السوق المفتوحة، وخفض معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني، مع وقف عمليات استرجاع السيولة وإلغاء أداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة.

بالإضافة إلى كل هذه الأدوات لجا بنك الجزائر في نوفمبر 2017 إلى التمويل غير التقليدي (طبع النقود بدون مقابلات الكتلة النقدية)، وساهم بذلك في إعادة الاستقرار للسيولة البنكية، ومواجهة شح السيولة. عرفت السيولة البنكية ارتفاعا نهاية ديسمبر 2017 نتيجة التمويل غير التقليدي، مما أدى إلى إعادة امتصاص السيولة ابتداء من جانفي 2018، وقام بنك الجزائر برفع معدلات الاحتياطات الإجبارية من 4% إلى 8% في بداية سنة 2018، ثم من 8% إلى 10% في جوان 2018، وبذلك بلغ الإجمالي (المعقم) عن طريق هذه الأداة 659 مليار دينار جزائري.



خاتمة عامة

كان الهدف من هذه الدراسة محاولة معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية بالجزائر، وقصد الوصول إلى الأهداف المنشودة ارتأيت في هذه الدراسة إلى إعطاء توضيحات أو التعرف أكثر على جميع المتغيرات المحيطة بالموضوع سواء السياسة النقدية أو السيولة في البنوك التجارية وذلك من خلال الاعتماد على ثلاثة فصول: الفصل الأول تطرقت من خلاله إلى الإطار النظري للسياسة النقدية، أما الفصل الثاني تضمن الإطار النظري للسيولة في البنوك التجارية، أما من خلال الفصل الثالث فيخص الجانب التطبيقي تحت عنوان السياسة النقدية وأثرها على سيولة البنوك التجارية بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة "مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على سيولة البنوك التجارية؟".

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن بنك الجزائر قام فعلا بمواكبة الاتجاهات الحديثة من خلال التحول نحو الإدارة النقدية غير المباشرة، بتركيزه على الأدوات النقدية الغير مباشرة لامتناس فائض السيولة، مركزا في ذلك على أدوات الاحتياطي القانوني، إلى جانب الأدوات الحديثة كأداة استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة، الأمر الذي جعله يتحكم في فائض السيولة مدعما بذلك الاستقرار النقدي. كما تمكن من معالجة نقص السيولة، إلا أن الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر لمواجهة نقص السيولة، تعتبر إجراءات مؤقتة وغير كافية لمعالجة نقص السيولة. ولكن تبقى الجزائر تعاني من تبعيتها لقطاع المحروقات وعدم إدراكها لأهدافها الاجتماعية.

اختبار الفرضيات

بعد دراسة هذا البحث والتوسع في مختلف جوانبه يمكن اختبار الفرضيات التي تمت صياغتها سابقا كالآتي:

الفرضية الأولى: تعتبر الفرضية الأولى محققة، السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تصدرها السلطات النقدية للتحكم في العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة خلال فترة زمنية معينة؛

الفرضية الثانية: والتي افترضنا من خلالها أن الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر كفيل للحد من فائض السيولة، توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية، حيث تمكن بنك الجزائر في المرحلة الأولى التي تميزت بفائض في السيولة عن طريق مختلف أدواته المتمثلة في: الاحتياطي القانوني بالإضافة إلى أدوات استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة من امتناس جزء من السيولة الفائضة؛

الفرضية الثالثة: والتي افترضنا من خلالها أن الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر كفيل للحد من نقص السيولة، توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية، حيث قام بنك الجزائر خلال المرحلة الثانية التي تميزت بنقص في السيولة باتخاذ الإجراءات التالية: تخفيض معدل الاحتياطي القانوني، وإدراج معدل إعادة الخصم، بالإضافة إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي؛

الفرضية الرابعة: والتي افترضنا من خلالها أن الفائض والنقص في السيولة ناتج عن الانخفاض والارتفاع في صافي الموجودات الخارجية المتأتية من قطاع المحروقات، توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية: المرحلة الأولى التي تميزت بفائض في السيولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وذلك تحت التأثير القوي لارتفاع ودائع قطاع المحروقات، أما المرحلة الثانية فتقلص فيها فائض السيولة بشكل حاد متجها نحو العجز، وذلك تحت التأثير القوي لانخفاض ودائع قطاع المحروقات بفعل انهيار أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة في منتصف 2014.

نتائج البحث

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطة النقدية في التحكم في المعروض النقدي بهدف التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلية، وهو ما تطلب القيام بعدة إصلاحات لسياستها شملت الأدوات والأهداف من أجل حل مشكلي الفائض والعجز في السيولة، وضمان استدامة سيرورة تمويل الاقتصاد الوطني وقد خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

1. السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على كمية النقود، أي التحكم في الكتلة النقدية والتأثير على الائتمان المصرفي من أجل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والتي تسمى بالأهداف النهائية منها الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
2. تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي للأسعار؛
3. تظهر استراتيجيات السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطة النقدية، ومن ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول للأهداف النهائية؛
4. أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر هي أدوات تقليدية وأدوات حديثة، تمثلت الأدوات المباشرة المطبقة في الجزائر في الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، أما بالنسبة للأدوات غير المباشرة فتمثلت في آلية استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة؛
1. الفائض الهيكلية الذي عرفته السوق النقدية في الجزائر استدعى استحداث أدوات جديدة لامتناس السيولة تتمثل في: استرجاع السيولة بالمناقصة، تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة.
5. عرفت الفترة (2000-2014)، فائضا في السيولة النقدية؛
6. فائض السيولة جعل من معدل إعادة الخصم أداة غير نشطة خلال الفترة (2000-2014).
7. تعتبر عمليات استرجاع السيولة وتسهيلات الوديعة أكثر الأدوات فعالية في امتناس الفائض على مستوى السوق النقدي مقارنة مع الاحتياطي القانوني، ويرجع ذلك لمرونة الأدوات وسرعة استجابتهما للتغيرات التي تحصل على أحجام السيولة البنكية وامتناس أكبر قدر من السيولة الفائضة.
8. السياسة النقدية كانت فعالة في معالجة مشكل الفائض في السيولة بالرغم من التوسع الكبير في الكتلة النقدية، وذلك باستخدام أدوات تقليدية وأخرى جديدة، كل هذا أدى بالأخير إلى تحقيق هدف استقرار

- الأسعار، وقد تمكنت من كبح الضغوط التضخمية، رغم أن أسباب التضخم في الجزائر أساسه تضخم مستورد، وذلك باستخدام أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة، أما بالنسبة لكل من هدف التشغيل والنمو الاقتصادي فتأثيرها لم يكن فعال نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات؛
9. قام بنك الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من نقص السيولة تتمثل في تخفيض معدل الاحتياطي القانوني، تخفيض معدل إعادة الخصم، بالإضافة إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي.
10. تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر مؤقتة وغير كافية لمعالجة نقص السيولة النقدية.
11. شهدت إدارة السياسة النقدية ابتداء من السادس الثاني من سنة 2016 تضيقا تدريجيا مرتبطا بضعف أسعار البترول مؤديا إلى احتياج متواصل للسيولة، مما أدى إلى إحداث تغييرا جذريا في إدارة السياسة النقدية، أمام هذا الوضع أعاد بنك الجزائر ولمدة محددة تنشيط آلية إعادة التمويل المرصاة على أساس إعادة الخصم.
12. قام بنك الجزائر خلال شهر مارس من سنة 2017 باستبدال عمليات إعادة الخصم وإعادة إدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتواريخ استحقاق محددة، واعتماد معدل الفائدة للعمليات لسبعة (07) أيام القناة الأساسية في إدارة السياسة النقدية (المعدل التوجيهي).
13. أدى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي في نوفمبر 2017 إلى ارتفاع السيولة المصرفية، نتيجة لذلك قام بنك الجزائر بتعليق عمليات ضخ السيولة في ديسمبر 2017، وياشر سنة 2018 بإعادة تفعيل عمليات امتصاص فائض السيولة، سمحت هذه العملية بتعقيم فوائض بلغ متوسطها 275 مليار دج.
14. تعتبر الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر لمعالجة النقص في السيولة مؤقتة، وغير كافية لمعالجة نقص السيولة.

توصيات الدراسة

- على ضوء النتائج المتوصل إليها في هذا البحث تم رصد بعض التوصيات تتمثل في:
1. ضرورة قيام بنك الجزائر بتطوير إطار فعال للسياسة النقدية وذلك بما يسمح في مرحلة الرواج بامتصاص الفائض للتحكم في الضغوط التضخمية، وفي حالة الانكماش ضمان منح التمويل للقطاعات الأكثر مساهمة في تنويع مصادر توليد الدخل؛
 2. ضرورة المتابعة الصارمة لمدى تطبيق البنوك للقوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات النقدية؛
 3. ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة باعتبارها الأكثر فعالية وأقل أداة رافعة من نسبة التضخم، بالإضافة إلى أنها الأداة الأكثر استعمالا في الدول المتقدمة، وإعادة تفعيل أداة معدل إعادة الخصم من أجل حصول تنويع في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة؛
 4. إعادة النظر في سياسة التمويل غير التقليدي وسياسة إنفاقه، والتي لا تستهدف تشجيع الاستثمار في ظل غياب مرونة العرض وضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد.

آفاق الدراسة

مما لا شك فيه أن كل بحث علمي لا يخلو من النقائص رغم محاولة الإلمام بأهم جوانبه، إلا أن هذا ما يميز البحث العلمي، فكل بحث علمي امتداد لبحوث سبقت فيضيف لها مستجدات طرأت، وهو أرضية تمهّد لانجاز أخرى، إذ انه قد يثير تساؤلات تبعث على انجاز بحوث لاحقة، على غرار:

✓ ما هي الأدوات التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها على غرار باقي الأدوات؟.

✓ ما هي الأداة التي يمكن للجزائر الاستغناء عنها مستقبلاً؟.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2008.
2. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008.
3. حسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة، 2008.
4. حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
5. حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
6. خالد أمين عبد الله، إسماعيل الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
7. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
8. رمضان محمد مقلد، أسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012.
9. سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
10. سيد الهواري، إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 1981.
11. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992.
12. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
13. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
14. صبحي إدريس قريصة، النقود والبنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1986.
15. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
16. طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، مصر، 2013/2012.
17. طافر الكبيسي، التحليل الائتماني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
18. طاهر فاضل البياتي، وميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2013.
19. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
20. عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
21. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
22. عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007.
23. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.
24. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

قائمة المصادر والمراجع

25. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
26. عقل مفلح، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
27. علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
28. علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012.
29. فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسة التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
30. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006.
31. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.
32. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008.
33. محمد سحنون، الاقتصاد النقدي المصرفي، بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2003.
34. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
35. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
36. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1982.
37. معتوق محمود سهير، النظريات والسياسات النقدية، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1999.
38. نزار كاظم الخيكاني، حيدر بونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
39. نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
40. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، 2000.
41. وسيلة حمداوي، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قلمة، 2004.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. احمد لمياء، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2019/2018.
2. اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير: نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.
3. إيمان إسعد، فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2009-2013، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017/2016.
4. بريشي محمد الأمين، حسني مريم، ردود فعل السياسة النقدية وفق قاعدة ماكلوم، دراسة قياسية خلال الفترة (1993-2014)، مذكرة ماستر: نقود وبنوك ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت، 2016/2015.

قائمة المصادر والمراجع

5. بن البار أحمد، اثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) - دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه: علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوالصياف المسيلة، 2017/2016.
6. بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014، أطروحة دكتوراه: نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017.
7. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة ماجستير: اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
8. بوروشة كريم، دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه: مالية دولية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2019/1018.
9. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات- حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
10. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014/2013.
11. خالفي سهام، قرار صفية، فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية (دراسة حالة بنك الجزائر للفترة 1990-2017)، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة، 2019/2018.
12. ديش فاطمة الزهرة، دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية، دراسة حالة: أزمة الديون السيادية في منطقة الاورو، أطروحة دكتوراه: نقود بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2018/2017.
13. زكرياء خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه: مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/2017.
14. سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- عين البيضاء، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2015.
15. سنوسي خديجة، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي- حالة الجزائر 2000-2013، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015/2014.
16. سوسن بركاني، اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية "دراسة قياسية على عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2008-2015)"، أطروحة دكتوراه: بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018.

قائمة.....المصادر والمراجع

17. شيماء بونس، اثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة 1997-2011، أطروحة دكتوراه: فلسفة في العلوم المحاسبية، قسم المحاسبة، جامعة كليمنتس العالمية، فرع العراق، 2014.
18. غديوي يمينة، دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة 2011-2018، وكالة جامعة بولاية الوادي، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2019/2018.
19. قاسمي نوال، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مذكرة ماستر: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج- البويرة، 2018/2017.
20. كردود رزيقة، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية للبنوك المركزية - دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، 2016/2015.
21. منتوري معاد، خطابي خير الدين، اثر أدوات السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مذكرة ماستر: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف - ميلة، 2017/2016.
22. منير نوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، 2017/2016.
23. ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، مذكرة ماستر: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

المجلات

1. احمد عبد الفتاح، قرارات لجنة بازل وإدارة الأموال في البنوك، مجلة المصارف العربية، العدد 16، مصر، 1944.
2. بشيشي وليد، أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014)، دراسة قياسية باستخدام نموذج "Engle- Granger TWO Step method"، مجلة الاستراتيجيات والتنمية، العدد 11، المجلد 06، جامعة 08 ماي قالمة، الجزائر، 2016.
3. بقبق ليلي أسمهان، بورقعة سنوسي، دور قناة القرض المصرفي في نقل اثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر - مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، المجلد الثاني، العدد الأول، جانفي 2016.
4. بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2006)، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العدد 41، 2008.
5. بن البار أحمد، بن السيلت أحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة محمد بوالصياف- المسيلة، الجزائر.
6. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (61-62)، 2013.
7. شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- جوان 2015)، دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017، جامعة جيجل، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

- عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، إصلاحات السياسات النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر (2001-2014)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة المسيلة - الجزائر، العدد 12.
8. علي ذهب، آليات انتقال اثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، جامعة حمة لخضر - الواد، العدد 24، جوان 2017
9. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، جامعة سوق أهراس، ديسمبر 2014.
10. فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018.
11. لانا نبيل زاهر، اثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 06، 2014.
12. محمد بلوفاي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست - الجزائر، العدد 02، جوان 2012.
13. موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (2000-2013)، مجلة معارف، العدد 19.

التقارير والنشرات:

1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.
2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.
4. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
5. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.
6. بنك الجزائر، التطور النقدي والاقتصادي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009.
7. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013.
8. بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 13 جويلية 2008.
9. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية المالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018.
10. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، فيفري 2018.
11. النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 05، 08، 10، 14.
12. النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 23، 24، 35، 39.
13. النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 41، 43، 44، 46.

المواد

1. المادة 55 من قانون النقد والقرض 10/90.